بذور التحقيق
في كتب النحو والصرف

دراسة تطبيقية على بعض كتب النحو والصرف لعثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)

عبدالعزيز بن ناصر الخريف

قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

المقدمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد

فإن الناظر في كتب التراث العربي يلحظ ما تميزت به من دلالة على مناهج في تأصيل العلوم سبقت زمانها، وقادت إلى إقرار عدد من القواعد التي سار عليها العلماء في مسيرتهم العلمية، وصارت تلك القواعد بمثابة مناهج بحثية تواصلت حتى عصرنا الحاضر، وصارت تُدَّرس في كلياتنا ومعاهدنا.

وإذا كانت الأمثلة تتجه كثيراً إلى مصطلح الحديث وأصول الفقه كنموذجين على علمين يدرسان مناهج تحصيل العلم والتعامل معه، والوصول إلى الأحكام والقواعد فيه؛ فإن هناك مناهج علمية تميزت بها كتب النحو والصرف، ودلت على وجود منهجية علمية واضحة لدى علماء النحو والصرف واللغة في القرن الأول للهجرة.

من ذلك مثلاً وجود قواعد محددة تتصل بتحقيق المخطوطات، أقرها علماء النحو والصرف في تعاملهم مع النصوص التي ينقلونها، أو النسخ التي يقتنونها، فرأيت من المناسب رصد تلك القواعد وعرض النماذج الدالة عليها، على أن أقدمها وفق ما استقر عليه علم تحقيق المخطوطات في هذا العصر، مبيِّناً أن تلك النصوص دالة على أسبقية العلماء المسلمين في هذا العلم، وذلك قبل ظهور مناهج التحقيق المؤصلة لدى المستشرقين الذين تناولوا التراث العربي بالتحقيق عند ظهور الطباعة في القرن التاسع عشر الميلادي.

ولا ريب فإن قضية أسبقية العلماء المسلمين للمستشرقين محل خلاف بين من كتب في مناهج البحث والتحقيق، فبعض الباحثين يرى أن المسلمين كانوا الأسبق لمناهج التحقيق[1]، ولديهم نماذج مميزة في ذلك، تصلح أن تعد بذوراً لما أُلِّف في هذا الشأن، في حين يرى بعض الباحثين أن مناهج التحقيق ظهرت لدى المستشرقين،

وإليهم ينسب الفضل في معرفة تحقيق المخطوطات وفق منهجية علمية محددة[٢].

ومن هنا فهذا البحث أيضاً يرصد النماذج الدالة على ما ذهب إليه الفريق الأول، من خلال دراسة تطبيقية تتبع النصوص والدلائل من خلال بعض كتب النحو والصرف لعثمان بن جني، وقد اخترت كتب ابن جني مجالاً للدراسة لانتمائه إلى القرن الرابع الهجري المتميز باستقرار أكثر العلوم واتضاحها، ووجود علماء مميزين يمكن الاستفادة من كتبهم في الاستشهاد لهذه القضية، ومن أبرزهم عثمان بن جني، الذي عرفته مدققاً محققاً معنيّاً بصحة ما ينقل ويكتب، والذي حظيت كتبه بعناية العلماء بعده.

وقد وضعت لهذا البحث خطة، انتقيت أكثر فقراتها من الكتب التي بحثت فن التحقيق، وبخاصة كتاب «مناهج البحث وتحقيق التراث» لأكرم ضياء العمري؛ لاستيفاء الكتاب معظم ما يتصل بمنهج التحقيق، ثم زدت ما بدا لي أثناء البحث، ودمجت ما فَصَّله وهو أحق بالدمج في غيره.

وتحقيقاً لغرض هذا البحث فقد قَسَمتُ البحث مبحثين:

الأول: ما يتصل بجمع النسخ وأوصافها.

والثاني: تحقيق المخطوطات.

وتحت هذين المبحثين عدد من المطالب، متضمناً كل مطلب توضيح مراده وعرض شواهد عليه.

والله أسأل أن أوفق في عرض مجال متميز في كتب النحو والصرف، لا أعرف أنه تم تناوله في بحث علمي من قبل. والله الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول: ما يتصل بجمع النسخ وأوصافها:

المطلب الأول: جمع النسخ:

عني العلماء السابقون بجمع نسخ بعض الكتب المهمة عندهم؛ وهذا يساعدهم على معرفة النص الصحيح الذي ينبغي نسبته إلى مؤلفه، وتجاوز مشكلات السقط أو التحريف أو التصحيف، ولو كان للكتاب أكثر من نسخة إلا أن العالم اقتصر على نسخة رديئة أو كثيرة الخطأ والسقط فإنه يلام على ذلك[٣].

وسأكتفي بالتمثيل هنا على ما صُرِّح فيه باقتناء أكثر من نسخة أو رؤية أكثر من نسخة للكتاب المشار إليه، ولن أذكر إفادتهم من تلك النسخ؛ لأن ذلك سيجيء في مطلب مقابلة النسخ، فلينظر فيها.

من أمثلة جمع النسخ عند ابن جني: جمعه نسخ كتاب «التصريف»، يدل عليها قوله: «ولم يكن سبيله[٤] أن يذكر حندقوقاً مع بنات الخمسة؛ لأنه من ذوات الأربعة. وكذا قرأته على أبي علي، ورأيته في غير نسخة»[٥].

وكذلك جمعه نسخ «إصلاح المنطق» لابن السكيت، قال: «وقرأت هذا الفصل في كتاب «إصلاح المنطق» عن يعقوب على غير أبي علي، فقال: إنما هو «قطع الله أدَيّه» مثنى، في معنى «يدَيه». وكذا رأيتها في عدة نسخ»[٦].

ومثلها جمعه نسخ «الكتاب» لسيبويه، قال: «وقد حُكيت أيضاً في بعض نسخ الكتاب: «بَرْوة» في معنى «بُرة»[٧]. وقد أفاد من جمعه نسخ «الكتاب» لسيبويه في الدفاع عن سيبويه في الاستدراكات التي استدركها من بعده في الأبنية[٨]. قال: «وأما هَزَنْبزان وعَفَزَّران فقد ذُكِرا في بعض نسخ الكتاب»[٩].

المطلب الثاني: ترتيب النسخ حسب قيمتها العلمية:

عني القدامى بترتيب النسخ حسب قيمتها العلمية وقدم النسخة وتاريخ كتابتها، والمقابلات والمعارضات التي جرت عليها، وتزداد قيمة النسخة بمقدار الإتقان الذي فيها، وقراءتها على المؤلف أو على علماء بعده، وكان العلماء يتناصحون فيما بينهم بذكر أفضل النسخ، وعرضها على تلاميذهم لنقلها أو لقراءتها عليهم.

وتقرر من ذلك أن النسخة المكتوبة بخطِّ أحد العلماء أقرب إلى الإتقان من غيرها، وإذا كانت بخط مؤلف الكتاب نفسه فإن الإتقان يصل إلى أعلى درجاته. وعلى هذا امتازت كتب ابن جني بالإتقان في الأغلب؛ لأنه يكتبها بنفسه، وهذا ما جعلها في الأغلب سليمة من الخطأ والتحريف، دقيقة في الضبط بتحديده لفظاً أو بذكر النظير أو المثال.

ومن دلائل كتابة ابن جني كتبه أنه يزيد في كتبه كلما أعاد النظر فيها، إذ زاد في آخر المنصف مسألة، قال بعدها: «قال أبو الفتح: واعلم أن هذه المسألة ليست في جميع المسألة، وإنما عنَّت لنا الآن بعد أن سار الكتاب، وذلك أنَّا وجدنا في آخر الكراسة بياضاً، فأثبتناها فيه»[١٠].

وقد ورد عن ابن جني تقسيمه بعض كتبه إلى أجزاء، كقوله في «الخاطريات» الذي هو مجموعة مسائل متفرقة: «الجزء الثلاثون من تعليقي من هذا العد، مما يُملُّه عليَّ خاطري، نفع الله به»[١١].

ويلي النسخة المكتوبة بخط المؤلف ما نُقل عن نسخته، وقد حرص الذين بعد ابن جني على النص على ذكر النقل عما كتبه ابن جني بخطه، من ذلك ما جاء في آخر الخاطريات: «تم المجموع بحمد الله وعونه من كلام الإمام عثمان بن جني - رحمه الله تعالى- منقولاً من خطه»[١٢].

والنسخة التي قوبلت على غيرها، وعورضت فصحَّت أفضل مما لم يجر فيها ذلك؛ ولهذا كانت النسخة التي اعتمد عليها محقق «سر صناعة الإعراب» دقيقة صحيحة؛ لأنها قُوبلت على غيرها، وجاء في حاشية النسخة المرموز لها بـ«ش»: «عورض من أوله إلى آخره، وصح»[١٣]. وفي النسخة «ر»: «قوبل، فصح، والحمد لله»[١٤]. وجاء في «الخاطريات»: «قرأتُ على أبي محمد الأبجي - أعزه الله - جميع ما في هذه الكراسة إلى البلاغ»[١٥].

وجرى الاتفاق على أن النسخة القديمة خير من النسخة الحديثة، متى سلمت من الخطأ والتحريف والتصحيف، ومما يصيب المخطوطات من رطوبة أو تمزيق ونحوهما، ويتضح قدم النسخة بتاريخها وبخطها وبمعرفة زمن ناسخها، وقد امتدح ابن جني نسخة ديوان تأبط شرّاً بحسن خطها، وأنه عتيق، وأنها مضبوطة صحيحة، قال بعد نقله أحد أبياته: «كذا هذا البيت هناك ألبتة، والخطُّ عتيق مضبوط حسن الطريق صحيحها»[١٦]. وقد وصف خط هذا الديوان بالقدم، قال: «وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم، وهو عندي عتيد إلى الآن»[١٧].

ولم تقتصر المفاضلة بحسب الناسخ، بل بحسب المطلع عليها وقارئها، إذ إن النسخة التي قرئت على أحد العلماء لها منزلة في القبول؛ لأنها أقرب إلى الصواب، وأدق في الوصول؛ لأنها جاءت من طريق الرواية، وتتفاضل النسخ بحسب ذلك، وقد وجدت ابن جني يصرف عنايته لبعض الكتب، ويبين قيمة نسخها المتعددة

التي اطلع عليها، ويوضح أصح النسخ منها؛ لكي يفيد من معرفة ذلك بيان صحة المعلومات الواردة في نسخة دون أخرى، قال عن كتاب «التصريف» لأبي الحسن الأخفش: «وهذا الذي حكيته لك عن أبي الحسن موجود في نُسَخ كتابه في التصريف، وهكذا قرأته على أبي علي. ووجدته أيضاً في نسخة أخرى مقروءة عليه، وفي نسخة أخرى كان يستجيدها، ويصف صحتها، وكذلك كانت، وكان يقول: هذا مصحف جيد؛ يثني بذلك على النسخة. وقد كثر التخليط في كتابه هذا، وزِيد فيه ما ليس من قول أبي الحسن، وأُلحِق بمتونه، فصار كأنه من الكتاب. وقد شك أبو بكر محمد بن السريّ - رحمه الله - في شيء من كلامه في هذا الكتاب في فصل «آوَّتاه»[١٨].

وهنا يعد من بيان قيمة النسخة ما ذكره من وقوع التخليط في «التصريف»، والنص على شك بعض العلماء في ذلك.

المطلب الثالث: وصف المخطوطة :

عني الأوائل بوصف الكتب التي يعنون بها وصفاً يورد ما يلحظ عليها من مظاهر خارجية أو موضوعية، وتزداد أهمية ذلك إذا اعتمد على نسخة واحدة؛ إذ ليس ثمة ترتيب بين النسخ، بل بيان قيمة نسخته التي اعتمد عليها. ويغلب أن يتجه الوصف نحو عدد من الأمور، أهمها:

١ - ناسخ المخطوطة :

من المناسب ذكر اسم ناسخ الكتاب، ومعلومات عن سيرته وزمنه؛ وذلك ليفيد من ذلك في تقديره قيمة النسخة وسلامتها من الخطأ ونحوه الناشئ من قلة معرفة الناسخ بما يكتب. فإن الناسخ إذا كان عالماً في ما يكتبه يجيد أكثر ممن احترف مهنة النسخ دون أن يحتوي على علم يرشده، وفهم يبصِّره، كما أن العالم يعمل على معارضة نسخته بالأصل الذي نقل عنه؛ ليتثبت من صحة نسخه وتمامه؛ وذلك لحرصه على الإتقان؛ لأن مرده إلى نفسه وعلمه، بخلاف غيره.

وقد تقدم ذكر أن المخطوطة التي يكتبها مؤلفها بيده تزداد قيمتها العلمية، وتجعل أصلاً للتحقيق، ومثلها النسخة التي نُقِلت عنها ثم عورضت عليها، ولعل مما يمثل به للنسخة التي كتبت عن نسخة المؤلف مخطوطة الخاطريات التي كانت ضمن مجموع، جاء في أول صفحة من صفحاته قوله: «نقل جميع هذا كما وجده في خطِّ الإمام ابن جني - رحمه الله - السيد الفقير إلى رحمة الله محمد بن إبراهيم بن النحاس، حامداً»[١٩]. وفي آخر المجموع كُتِب ما نصه: «تم المجموع بحمد الله وعونه من كلام الإمام عثمان بن جني - رحمه الله تعالى - منقولا من خطِّه»[٢٠].

وهذا ما يفسِّر عناية جل العلماء بالنسخ المكتوبة بخط العلماء المتقدمين، واهتمامهم بالنص على خطوطهم؛ وهذا يدل على أهمية ذلك في نفوسهم، قال ابن جني: «وأحسبني رأيت "حتى" بالألف بخط أبي العباس»[٢١].

وقال: «وقالوا فيما سبقت ياؤه "يَوم" و"يوح" في اسم الشمس، كذا يرويه الناس. وكذا رأيته بخط أبي العباس محمد بن يزيد - رحمه الله - بالياء. وحكى عن ابن الأنباري أنه قال: هو بالباء، وكان يقول فيه: بوح، فرُدّ عنه غير دفعة، فقال: هكذا وجدته في كتابي»[٢٢].

وقال: «قرأتُ بخط أبي علي عن الفراء:

سوى عضْرفوطٍ جطّ بي فأقمتْه

يُبادِر سِرباً من عظاءٍ قوارِب»[٢٣].

وكذا قوله: «نقلت من خط أبي بكر محمد بن السري، وقرأته بعد ذلك على أبي علي عن أبي العباس، قال: كان سعيد بن جبير يقرأ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ فيفتح اللام، ويردها إلى أصلها، وذلك أن أصل اللام الجارة الفتح. انتهت الحكاية»[٢٤]. وقال: «وجدت بخط أبي علي عن الفراء: لبن أُمهوج»[٢٥]، وقال: «ووجدت بخط أبي علي، قال الفراء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: إِصْبُع؛ فإنا بحثنا عنها فلم نجدها»[٢٦]. ويلحظ تفرقة ابن جني في النقل بين مصطلحي: قرأ، ووجد؛ وذلك مما يعكس أمانة الرجل في نقله عن شيخه، ودقته في معرفة ما قرأه عليه مما لم يقرأه.

ومما نقله ابن جني عن غيره من العلماء بخطه، وعنايته بذكر ذلك: قوله في الخاطريات[٢٧]: «مسألة بخط أحمد بن يحيى».

ومن النسخ التي كتبها ابن جني بيده لغيره من المؤلفين كتاب «من نُسِب إلى أمه من الشعراء» لأبي عبدالله بن الأعرابي فقد روي عن علي بن هلال الكاتب المعروف بابن البوَّاب أنه نقل هذا الكتاب سنة ٣٩٠هـ عن نسخة كتبت بخط ابن جني، وقد صرَّح هو بذلك، فقال: «نقلتُه من نسخة وجدْتُ عليها بخط شيخنا أبي الفتح عثمان بن جني - أيده الله - : بلغ عثمان بن جني نسخاً من أوله وعَرْضاً»[٢٨]. فيلحظ فيها أنها نسخت عن ابن جني في عهده، وأن ابن جني نفسه عرضها من أولها إلى آخرها. فدلَّ على وثوق هذه النسخة.

٢ - مكان حفظ المخطوطة، والتمليكات التي عليها

يعد ذكر التمليكات التي على النسخة وبيان من يحتفظ بها في وقت التحقيق أمر مهم للباحثين؛ لكي يتيسر عليهم معرفة مصدر النسخة، ولكي تدرك قيمتها علميّاً، وبخاصة إذا كان الذي يحتفظ بها أحد العلماء المختصين في مجالها.

وإذا كانت قد جرت عادة المحققين أن يذكروا مكان حفظ النسخة في المكتبات العامة والخاصة، فإن الذي يقابله في القديم ذكر حافظ النسخة ومالكها، إذ إنه إنْ كان عالماً فإن النسخة التي يمتلكها من شأنها أن تحظى بقدر من العناية والبرء من التصحيف والتحريف؛ وهذا منبع الحرص على ذكر التمليكات ونحوها من الأمور التي تزيد من قيمة النسخة، وتعلي شأنها بحسب شأن مالكها، من ذلك قول ابن جني عن نسخة كتاب «الأيمان» لمحمد بن الحسن الشيباني - صاحب أبي حنيفة - التي يحفظها لديه أبو علي الفارسي وما أملاه أبو علي فيها، قال ناقلاً عن أبي علي في مرضه: «وكان يعتادني بعض الفقهاء يقرأ عليّ كتاب «الأيمان» لمحمد، فأمللت عليه فيه شيئاً صالحاً، وأومأ إليّ أنه كثير وحسن، وعملتُ على انتساخه ففاتني ذاك، ولم أتمكن منه فيما بعد[٢٩] لعائق ذكره»[٣٠].

ويمثل لذكر التمليكات ما وجده محقق «سر صناعة الإعراب»[٣١] على بعض النسخ من تمليكات ووقفيات، من مثل: «ملك أحقر عباد الله أسد الله، ثم صار لأحقر عباد الله محمد باقر بن أسد، عفا الله عنه»، «هذا سر الصناعة لابن جني، محرر قبل الستمئة، وهو كتاب قليل الوجود كثير الفائدة. وكان من كتب العلامة ابن هشام، وعليه خطه؛ ولذا اشتريته، وأوقفته على المدرسة المرجانية كسائر كتبي، وأنا العبد نعمان ابن السيد محمود المفتي الشهير بابن الآلوسي سنة ١٣٠٧هـ»، «تملكه أحوج خلق المنان الأحد مصطفى

ابـن عبـدالله بن إلياس ابن الشـيخ محمـد، عفا عنهم المنـان الصـمد، في تاريخ سـنة سـتين وتسـعمئة ببلدة قسـطنطينية، حرسـها الله عـن البليـة»، «الحمـد لله. ملكه من فضـل الله سـبحانه بطريق الابتياع الشـرعي فقـير رحمـة ربـه عبـد الباسـط بـن محمد بـن أيوب المكـي الشـافعي، خطيب بلد الله الحرام سـامحه الله، في سـنة ٩٤٤...، ثـم صـار من منن الله تعـالى في نوبة فقير رحمة ربـه الوهاب محمد.. ابـن أحمد الحطاب، بطريق الشـراء الشرعي من مخلفات المرحوم الخطيب عبدالباسط، واضع خطه أعلاه، وذلك سنة ٩٩٨».

٣ - ذكر ما كُتب عليها من سماع وقراءة أو ذكر سند موصل إلى مؤلفها:

يعد تقييد السـماع على النسـخة رافعـاً من منزلتها، ومانحـاً إياهـا وثوقاً لدى مـن يطلع عليهـا، ويفيد منها؛ لأن في ذلـك دلالة على سـلامة نقلها عـن مؤلفها أو من نقـل عنه، وتؤكـد نسـبة الكتـاب إلى مؤلفه أيضـاً؛ لأنه هـو مـن قرئت عليه. مـن ذلك قول ابن جنـي في مقدمة المنصف ذاكراً سند كتاب «التصريف» للمازني، وتسلسل القـراءات فيه: «قال أبو الفتح عثمـان بن جني: أخبرني الشـيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي النحوي قـراءة مني عليه بحلب، عـن أبي بكر محمد بن السريّ السـراج، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عـن أبي عثمـان بكر بن محمد بن بقيـة المازني، رحمهم الله أجمعين قال أبو عثمان...»[٣٢].

وقـد بلغ من عنايتهم بذلك النصُّ على مكان القراءة وزمنها زيادة على السـند، وذلك يزيـد من وثوق المنقول عنه، قال ابن جنـي في ذلك: «أخبرني أبو بكر محمد بن علي بن القاسم المكي، قال: قرأنا على أبي بكر[٣٣] محمد ابن الحسـن بن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي ببغداد في شـهر ربيع الأول من سـنة أربع عشرة وثلاثمئة، وقال أيضاً: قرأنا على أبي علي هارون بن زكرياء الهجري، عن أبي ذكوان عن الأصـمعي، وصـححناه، قـال: إذا ظهرت أجنحـة الجراد وصـار أحمـر إلى الغُبْرة فهـو الغوغاء، الواحـدة غوغـاة، وذلـك حين يخـرج فيسـتقل، فيتموج بعضـه في بعض، فلا يتوجَّه جهة. ومـن ذلك قيل لرعاع الناس: غوغاء الناس»[٣٤].

ولقيمـة قراءة الكتـاب على صـاحبه حرص عدد من العلمـاء على قراءة بعض الكتب على أصـحابها مع أنهم أعلم باختصاصـهم منهم، من ذلك أن أبا علي الفارسي شـرع في قراءة جمهـرة اللغة على ابن دريـد، فأبلغه أنه أعلم منه بالكتاب، لكنه أصـر عليها، حكى ابن جني عن الفارسـي مـا يأتي: «قـال لي: قال لي أبـو بكر محمد بن الحسـن: وقد جئته لأقرأ عليه كتابه في الجمهرة، وبدأت برسالته لأقرأها عليه، فقال لي: أنت - والله - يا أبا علي أعلـم بهذا الأمـر مني، فقلت: لابد مـن قراءتها على كل حال، هي سماعٌ»[٣٥].

وكان أصـحاب الكتب يعرفون أهميـة هذه القراءة، وأن فيهـا حفظاً للكتاب وما فيه مـن آراء ونقول؛ ولهذا يحسـن أداؤهـا على الوجـه الأمثل أو تـترك؛ لأن الثقة بها عند التقصـير فيهـا تزول، يدل لذلك مـا نقله ابن جني: «وحكى أبو الفضـل الرِّياشـي قـال: جئت أبا زيد لأقـرأ عليه كتابه في النبات، فقـال: لا تقرأه عليَّ؛ فإني قد أُنسيتُهُ»[٣٦].

٤ - عدد الأوراق والأسطر

كان لدى القدامى منهج في ذكرهم عدد الأوراق، إذ يذكر بعض الباحثين في فهرسة الكتب عدد أوراق الكتب

التي يعرضونها، أو وصفها من حيث الكثرة والقلة، بحيث يفهم من هذا الوصف عدد أوراقها.

وقد وجدت ابن جني يذكر عدد أوراق بعض كتبه، من ذلك قوله عن كتاب «النوادر المتعة»: «وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي في النوادر المتعة، ومقداره ألف ورقة»[٣٧].

وربما لا يستطاع تقدير حجمه؛ لعدم معرفتنا بمقدار الأوراق في ذلك العصر، لكن يمكن أن يفهم ذلك من خلال معرفة ما ذكره من عدد لأوراق الكتب التي وصلت إلينا، وقد تحقق ذلك في إجازته المكتوبة لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن نصر، وفيها: «قد أجزت للشيخ أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن نصر - أدام الله عزَّه - أن يرويَ عني مصنفاتي وكتبي مما صححه وضبطه عليه أبو أحمد عبدالسلام بن الحسين البصري - أيَّد الله عزَّه -: عنده منها كتابي الموسوم بـ«الخصائص»، وحجمه ألف ورقة. وكتابي «التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري - رحمه الله - وحجمه خمسمئة ورقة، بل يزيد على ذلك. وكتابي في «سر الصناعة» وهو ستمئة ورقة، وكتابي في «تفسير تصريف أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني»، وحجمه خمسمئة ورقة... وكتابي في «المحاسن في العربية» وإن كان ما جرى أزال يدي عنه حتى شذَّ عنها، ومقداره ستمئة ورقة. وكتابي «النوادر المتعة في العربية» وحجمه ألف ورقة، وقد شذَّ عني أصله. فإن وقعا كلاهما أو شيء منهما فهو لاحق بما أجزت روايته هنا»[٣٨].

المطلب الرابع: الكمال والنقص

يهتم العلماء ببيان مدى الكمال أو النقص في النسخ التي يقفون عليها؛ لأن ذلك مهم في جانب تحقيق النصوص، والتثبت من النقول، وعادة ما يتبين النقص والخرم في نسخة إذا قورنت بنسخة أخرى كاملة، من ذلك موازنة ابن جني بين نسختين من كتاب «القلب والإبدال» لابن السكيت، إذ قال عند حديثه عن قولهم: «قطع الله أدْيَه»: «وكذلك قرأت هذه اللفظة على أبي علي في كتاب «القلب والإبدال» عن يعقوب، ورأيت هذا الكتاب بخط أبي العباس محمد بن يزيد، فالتمست فيه هذه اللفظة في باب الهمزة والياء، فلم أر لها هناك أثراً»[٣٩].

ولمعرفة الكمال أو النقص أثر في اكتمال بعض الكتب القائمة على بعض كالشروح والنقود والاستدراكات ونحوها، ومن ثم فإذا كانت نسخة الأصل (المشروح أو المنقود أو المستدرك عليه) غير تامة أو ناقصة كان في ذلك الفرع (الشرح أو النقد أو الاستدراك) خلل لا يخفى، وجرى لوم العالم المتأخر؛ لأنه لم يحسن اختيار النسخة التامة من الأصل. وربما كان النقصان من الفرع، فيكون فيه تهمة ومؤاخذة؛ لأنه لم يستوفِ جميع ما قام عليه شرحه أو نقده أو استدراكه، على أنه إذا تبيَّن السقط، وأنه ليس من صنع المؤلف، سقطت اللائمة عنه.

ويمكن التمثيل في هذا المقام بالقاموس المحيط، فهو يرى أنه استوعب ما في الصحاح وزاد عليه، وقد ميّز زياداته عما جاء في الصحاح؛ بغرض بيان جهده في جمع المادة واستدراكها على الجوهري، وكان النقد الموجه إليه من الباحثين ينصب عادة على اعتماده على مصادر وسيطة كالعباب والمحكم[٤٠]، وعلى اختصاره المخل وإخلاله بما وعد به من تمييز الواوي من اليائي، وعدم ذكر المطرد من أسماء الفاعلين ونحو ذلك[٤١]. في

حين أن هناك مآخذ أخرى أهمها إسقاط بعض المواد التي ذكرها الجوهري، وأظن أن سببها أحد أمرين: وجود سقط في الأصل الذي اعتمد عليه، أو اعتماده على مصادر وسيطة فيها سقط.

يدل لذلك أن الجوهري بحث مادة «قمجر»، قال فيها: «المُقَمْجِر: القوَّاس، فارسي معرَّب، وأنشد أبو عبيدة:

مثلُ القسيِّ عاجَها المُقَمْجِرُ»[٤٢].

وبحثها ابن سيده، قال: «المقمجر: القوَّاس، قال الحماني ووصف المطايا:

مثلُ القسيِّ عاجَها المُقَمْجِرُ

وهو القَمَنْجر أيضاً، وأصله بالفارسية: كمانْكَر...»[٤٣].

ومع ذلك لم ترد عند الفيروزآبادي في موضعها[٤٤]، مع حرصه على الإتيان بما جاء به الجوهري. فدل على عدم تمام النسخ الأصول (الصحاح أو المحكم بحسب ما اعتمد عليه) أو النسخة التي وصلت إلينا من القاموس.

ومن الملحوظ أن العلماء القدامى يحرصون على بيان مواضع السقط والبياض في النسخ، وكان لهم مصطلحاتهم في ذلك، لعل من أهم ما أقف عليه مصطلح «بيّض»؛ أي: ترك بياضاً ليعود إليه، فيكتب فيه ما يريد، لكن ربما سها المؤلف عن ذلك، فتركه بياضاً، فعند ذلك ينبِّه الناقل على ذلك؛ ليعلم قارئ النسخة أن البياض ليس سقطاً من الناسخ، بل تركاً من المؤلف.

وقد أفدنا نحن المتأخرين من ذلك؛ إذ ربما نظن أن كتاباً ما فيه سقط؛ لعدم اتصال المتن أو عدم اتحاد منهج المؤلف في كتابه، فإذا عدنا إلى ما كتبه القدامى نقلاً عن ذلك الكتاب أدركنا أن الخلل من المؤلف نفسه، وليس من النساخ. ولعلي أمثل لذلك بمثالين:

المثال الأول: الأغفال في ما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي.

كانت طريقة أبي علي في هذا الكتاب ذكر نص أبي إسحاق الزجاج من كتابه «معاني القرآن وإعرابه»، ثم التعقيب عليه بالرد والنقض، لكن أبا علي عند قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾[٤٥] اكتفى بنقل نص الزجاج[٤٦]، ولم يعلِّق عليه، فكان الظن أن ردَّ أبي علي ساقط من النسخة.

لكن أزال هذا الظن تصريح أبي الحسن الباقولي أن أبا علي بيَّض الموضع، ثم تركه، قال الباقولي: «وأبو إسحاق تكلم على الآية؛ أعني قوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾، ونقل كلامه أبو علي في «الأغفال»، وأراد أن يتكلم عليه، فبيَّض الموضع»[٤٧]، وقال في موضع آخر متحدِّثاً عن أبي علي: «وأراد أن يأخذ على أبي إسحاق حذف «أنْ» في قوله: ﴿أَعْبُدُ﴾، فنقل كلامه، ثم تذكَّر هذا الموضع، فبيَّضه، وهو إلى الآن كذلك»[٤٨].

المثال الثاني: كتاب شرح شواهد الإيضاح لابن بري.

ورد فيه قوله: «وذكر أبو علي عن أبي زيد أنه يقال: كَمِيٌّ وأَكْمَاءٌ، وأنشد[٤٩]: ثم بيَّض»[٥٠]. فنقل ابن بري هنا دقيق؛ لأن أبا علي في تكملته لم يذكر الشاهد، بل قال: «وزعم أبو زيد أنهم قالوا: كَمِيّ وأكْماء. وأنشد أبو زيد: مبيَّض»[٥١]. ولعل عبارة «مبيض» في نص أبي علي من الناسخ؛ ليفهم أن أبا علي ترك إنشاده اختياراً.

المطلب الخامس: توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه:

عني بعض العلماء بتوثيق نسبة الكتاب لمؤلفه، وأن يجمع الدلائل على ذلك؛ لئلا ينسب كتاب إلى غير مؤلفه، ومما وجدته لدى ابن جني أنه يبين نسبه الكتاب

إلى مؤلفه عن طريق ما يأتي:

١ - ذكر السند الذي أوصله إليه[٥٢].

مثل قول ابن جني: «وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات قال: قرأ عليَّ أعرابي بالحرم: «طِيبى لهم وحُسْنُ مآب»[٥٣]، فقلت: طُوبى، فقال: طِيبى، فأعدت، فقلت: طوبى، فقال: طيبى. فلما طال عليّ قلت: طو طو، قال: طي طي»[٥٤].

٢ - ذكر قراءته الكتاب معزواً إلى صاحبه على أحد العلماء المبرزين.

وهذا كثير عند ابن جني؛ لكثرة ما قرأه على شيوخه. سواء أكان الناقل لذلك هو القارئ، كقوله عن قراءته على أبي علي «نوادر أبي زيد»: «قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد»[٥٥]. وقراءته كتاب "الهمز" لأبي زيد: «وعلى هذا ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي علي في كتاب "الهمز" عنه، من قولهم: شأبَّة ومأدَّة»[٥٦].

أم كان الناقل لذلك حاضراً وقت قراءة غيره على ذلك العالم، كقول ابن جني في حديثه عن فوائت الكتاب: «وقلت مرة لأبي علي - وهذا الموضع يقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر رحمه الله - : يجوز أن يكون "تنوفى" مقصورة من "تنوفاء" بمنزلة "بَرُوكاء"، فسمع ذلك، وعرف صحته»[٥٧].

وقد يتردد ابن جني بين الموقفين، فينص على تردده، كقوله: «قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن أو قرئ عليه وأنا حاضر عن أحمد بن يحيى. وحدَّثنا به عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد محمدُ بن سلمة:

ألا يا سنا برقٍ على قُلَل الحمى

لَهِنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ»[٥٨].

٣ - قراءة الكتاب على مؤلفه.

وهذا كثير عند ابن جني في كتب الفارسي، إذ قرأ جلها عليه، يمثل لذلك بقوله: «هكذا قال لي أبو علي - وقد قرأت عليه من "المسائل الحلبية" - بمدينة السلام»[٥٩].

المبحث الثاني: تحقيق المخطوطات

المطلب الأول: نسخ المخطوطة

من أولى الخطوات في التحقيق النسخ، وهو إعادة كتابة النص وفق القواعد الإملائية المستقر عليها، وقد كان أكثر العلماء الأوائل يعملون على نسخ الكتب بأنفسهم؛ وذلك لأن النسخ قد يوقف على تصحيحات ومعلومات لا يمكنه تحصيلها دون هذا العمل أو يصعب الحصول عليها، كما أنه يسلم من الوقوع في الخطأ والتحريف. ومما يزيد في قيمة النسخة أن يطلع عليها عالم من العلماء أو أن تقابل بنسخته؛ لأن ذلك أبعد لها عن التحريف والخطأ.

وقد ذكر ابن جني في كتبه ما يدل على نسخه لبعض الكتب، من ذلك قوله: «وكنت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرَّ بي شيء قد كنتُ رأيتُ طرفاً منه أو ألممتُ به فيما قبل أقول له: قد كنت شارفت هذا الموضع، وتلوَّح لي بعضُه، ولم أنته إلى آخره، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكّنت فيه، فيبتسم - رحمه الله - له، ويتطلَّق سروراً باستماعه، ومعرفةً بقدرِ نعمة الله عنده فيه وفي أمثاله»[٦٠].

ويفترض أن تنسخ الكتب وفق القواعد الإملائية التي استقر عليها علماء العصر، لا على ما كانت عليه، وله أن

يعدِّل أو يغيِّر في الكتابة الإملائية لما ينسخه.

وقد بدا لي اهتمام القدامى بالكتابة الإملائية في أكثر من موضع وأكثر من كتاب، ولعلَّ مما يمكن التمثيل له عند ابن جني قوله منتقداً بعض معاصريه في الكتابة لمخالفتهم الصواب وما اصطلح عليه: «فأما ما يذهب إليه الكُتَّاب المحدثون من إثبات الألف خطّاً في "ابن" إذا تقدمت هناك كنية أو تأخرت، وكتْبُهم: رأيت أبا بكر ابن زيد، ومررت بجعفر ابن أبي علي، وكلَّمني أبو محمد ابن أبي سعيد - بألف - فمردود عند العلماء على قياس مذاهبهم...»[٦١].

المطلب الثاني: مقابلة النسخ

لا تتم مقابلة النسخ إلا بعد جمعها وانتقاء أصل منها، يغلب عليه أن يكون أقرب نسخة لما تركه عليه مؤلفه، فيكون أقل أخطاء، فتعرض كل نسخة غيره عليه، ويلجأ العالم عند وجود خطأ فيه إلى غيره من النسخ لتصويب ما فيه، فإن لم ير فيه خطأ أو ما يدعو إلى النظر في غيره من النسخ بقي على ذلك الأصل. فيكون منهج العالم آنذاك منهج المحقق المعتمد على أصل واحد، يقابل عليه النسخ الأخرى التي جمعها.

على أنه في بعض الحالات قد تكون جميع النسخ التي لدى العالم مملوءة بالتصحيف أو التحريف أو الخطأ أو السقط، فيلزم العالم نفسه بالمقابلة بينها، واللجوء إلى منهج «التلفيق» المعروف في التحقيق؛ الذي ينبغي الأخذ به عند تساوي النسخ في الخطأ والتحريف؛ لأنه ليس لإحدى تلك النسخ ما يستحق أن يكون أصلاً، يعرض عليه غيره. ومما يصلح تمثيلاً لهذا المنهج ما قاله أبو منصور الأزهري عن كتاب «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج: «وما وقع في كتابي له من تفسير القرآن فهو من كتابه. ولم أتفرغ ببغداد لسماعه منه ووجدت النسخَ التي حُمِلت إلى خراسان غير صحيحة، فجمعتُ منها عدة نسخ مختلفة المخارج، وصرفت عنايتي إلى معارضة بعضها ببعض حتى حصَّلت منها نسخة جيدة»[٦٢].

المطلب الثالث: تصحيح ما في النسخة من أخطاء والتنبيه على ما فيها من تحريفات أو تناقضات، والتعليق على ما يستحق التعليق:

من واجبات من ينسخ أن يصحح الخطأ الذي يقع فيه المؤلف، وأن يعلِّق على ما يستحق أن يعلَّق عليه؛ لئلا يفهم من ترك التعليق موافقة العالم المؤلفَ في قوله.

من تصحيح ابن جني للخطأ: تصحيحه رواية بيت لتأبط شرّاً؛ وذلك اعتماداً على المعنى والديوان ، قال: «قال تأبَّط شرّاً:

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدت آئباً

وكم مثلها فارقْتها وهي تصفر

هكذا صحة رواية هذا البيت، وكذلك هو في شعره. فأما رواية من لا يضبطه: وما كنتُ آئباً، ولم أك آئباً، فلبعده عن ضبطه. ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده في الديوان أن المعنى عليه؛ ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أؤوب، فأما "كنت" فلا وجه لها في هذا الموضع»[٦٣].

ومن التعليق: تعليق ابن جني على اتهام بعض الكوفيين - وهو يعقوب بن السكيِّت - لقطرب في روايته، وأنه لا يؤخذ عنه، فقد بيَّن بطلان ذلك عند البصريين، مما يشعر أن السبب في نقد ابن السكيِّت التعصب المذهبي، قال: «قال أبو العباس أحمد بن يحيى: قلت لأبي يوسف يعقوب بن السكِّيت: أكان قطرب يُتَّهم في روايته ؟ فقال: وأيَّ تهمة !، عندي عنه قِمَطْر سماعاً، ولا أجسر أن أروي

عنه حرفاً[٦٤]: ليس هذا رأي أصحابنا في قطرب، وما هو عندهم بحمد الله إلا ثقة»[٦٥].

المطلب الرابع: خدمة النص:

كان القدامى يخدمون النص المنقول ببيانه وإيضاحه على النحو الآتي:

١ - التعريف بالأعلام

لم يكن عند القدامى تعريف بالأعلام كالذي نعرفه الآن إلا في الكتب التي اختصت بالتراجم وبعلماء علم بعينه، إذ إنه في الكتب الأخرى يندر ورود تعريف بالعلم فيها. لكن يمكن أن يعد من ذلك بعض الإشارات المتفرقة من مثل قول ابن جني: «مَهْدَد: اسم امرأة، قال الأعشى:

ألم تغْتَمِضْ عيْناكَ ليلة أرمدا

وبتَّ كما بات السَّليمُ مُسَهَّدَا

وما ذاك من عِشْقِ النساء وإنَّما

تناسَيْتَ قبلَ اليوم خُلَّةَ مَهْدَدَا»[٦٦].

فمن هذا يفهم أن «مهدد» صاحبة الأعشى.

وقد يكون من التعريف أن يذكر عصر الشاعر، وسيأتي إشارته إلى بعض الشعراء بلفظ «المولد» و«المحدث». وهنا سأمثل بقوله عن بعض الشعراء: جاهلي، ونحو ذلك. من ذلك قوله: «في نحو قول الشاعر، قرأته على أبي علي في نوادر أبي زيد لقيس ابن جِرْوة الطائي، جاهلي»[٦٧].

٢ - التعريف بالأماكن:

يعد النص على أن لفظة ما اسم موضع من التعريف بالأماكن، من باب أنه يزيل اللبس، ويمنع توقع أن تكون اللفظة لغير المكان، كقول ابن جني: «قَفَعْدَد: اسم موضع»[٦٨].

لكن تحديده جغرافيّاً يعد تعريفاً مكتملاً في ذاك الوقت؛ لأنه يزيل التباسه بغيره من الأماكن، ويمثل لذلك بقول ابن جني: «يسْتعور: قال أبو عثمان: بلد بالحجاز»[٦٩].

ومن تعريفه بالأماكن إشارته إلى خصائص مكان ما، وإن لم يحدده جغرافيّاً، كقوله: «ومثل ذلك من الجمع عرفات، وهي معرفة؛ لأنها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة، ولا موجود بعضها دون بعض»[٧٠].

وقد يرد في تلك الكتب بعض ما في المعجمات، عندما يكتفى بالتحديد بأنه موضع معروف، كقول ابن جني: «قَوّ: موضع معروف، قال العجاج:

أو حيثُ كان بطنُ قوٍّ عَوْسَجا»[٧١].

٣ - توضيح غرض بيت الشعر، وشرح الغريب فيه معنى أو لفظاً فمن توضيح غرض البيت قول ابن جني: «قال بعض الرجَّاز يصف كمأة»[٧٢].

ومن توضيح الغريب أو المخالف للمعهود تعليقه على قول رؤبة:

ولم يُضعها بين فِرْكٍ وعَشَقْ

«يريد: العِشق، يقول: بين بغض ومحبة»[٧٣].

وقوله على قول الراجز:

جاءت به عنس من الشأم تلقّ

«أي: تخف وتسرع. وهم يصفون الناقة لسرعتها بالحدة والجنون»[٧٤].

وقوله: «وقال الآخر:

بينما نحن مُرتعون بفلْج

قالت الدُّلَّح الرِّواء: إنيه

إنيه: صوت رَزَمة السحاب، وحنين الرعد»[٧٥].

وقوله: «وعليه أنشد بيت الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يَدَعْ

من المالِ إلا مُسحَتٌ أو مجلَّفُ

فمعنى «لم يدِع» بكسر الدال؛ أي: لم يتَّدع، ولم يثبت...»[٧٦].

٤ - الحكم على البيت، وإيراد ما قيل فيه مما يبطل الاستشهاد به إذ إنه في بعض الأحيان يكون في بعض الأبيات التي يوردها العالم مطعن يمنع الاستشهاد بها، فمن واجب من بعده أن يذكر تلك المطاعن؛ لئلا يفهم من سكوت التالي عن بيان ذلك عدم معرفته به، ويفضي هذا إلى سقوط القارئ في الوهم والخطأ عند الاستدلال بذلك البيت، مع عدم صحته.

من ذلك قول ابن جني: «فأما ما أنشدوه من قول الآخر:

اضربَ عنك الهموم طارقَها

ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

فمدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به»[٧٧].

٥ - إكمال البيت إذا كان ناقصاً.

كقول ابن جني: «ومثله قول الشاعر: أنشدنا أبو علي نصفه الأول:

فأما القتالُ لا قتالَ لديكم

ولكنَّ سيراً في عراض المواكب»[٧٨].

٦ - تخريج النصوص المنقولة والآراء، وعزوها لأصحابها:

من أهم ما يخدم به المتن أن يخرَّج النصوص المنقولة والآراء، وأن تعزى لأصحابها ما أمكنه ذلك.

وقد اتخذ ابن جني في ذلك عدداً من الأساليب، منها:

الأول: الاكتفاء بعزو الرأي إلى صاحبه:

وهذا كثير عند ابن جني؛ إذ يكتفي في الأغلب بأن يعزو الرأي إلى صاحبه، دون بيان طريقة الأخذ عنه أو تسمية مصدره[٧٩]. من ذلك: «وقال سيبويه: لو سمَّيت رجلاً ببنت وأخت لصرفته»[٨٠]، «قال أبو علي: ألا ترى أنهم لما حذفوا الهمزة من "يُكْرِم" أثبتوها في "إكرام"، فكان ذلك كالعوض من حذفها؛ لأنها إذا ثبتت في بعض الأمثلة كانت كذلك كالثابتة في الباقي»[٨١].

ومنه قوله في «باب السلب» : «نبَّهنا أبو علي - رحمه الله - من هذا الموضع على ما أذكره وأبسطه؛ لتتعجب من حُسن الصنعة فيه»[٨٢].

الثاني: عزو الرأي إلى صاحبه، مع التصريح باسم الكتاب الذي نقل عنه

من ذلك قول ابن جني: «فإن قلت: فقد حكى سيبويه في الكتاب: «لحقٌّ أنه ذاهب»، فيضيفون، كأنه قال: ليقين ذلك أمرك، وليست في كلام كل العرب»[٨٣].

وقوله: «وقد قال أيضاً أبو الحسن نفسه في بعض التعاليق عنه في حاشية الكتاب: بُعْدُ كَمْ وإذْ من المتمكنة أن الإعراب لم يدخلها قط. فهذا تصريح منه ببناء «إذْ»، وهو الأليق به والأشبه باعتقاده. وذلك القول الذي حكيناه عنه شيء قاله في كتابه الموسوم بمعاني القرآن، وإنما هو شبيه بالسهو منه»[٨٤].

وقوله: «وقال الخليل: كأنهم قد تكلَّموا في الغاية بـ«غيَّيْتُ». ويقوِّي قوله أن أبا عمرو الشيباني حكى في نوادره فيما سمعته عنه: أنهم يقولون غاييت إليه بالشيء؛ أي: أشرت إليه»[٨٥].

ويزيد ابن جني في دقته عندما يذكر الباب الذي ورد فيه النص الذي ينقله؛ فإن ذلك مما ييسر العودة إلى

الكتاب المنقول عنه. من ذلك قوله: «وذكر محمد بن الحسن "أروى" في باب "أرو"»[٨٦].

ويعد منه قوله: «وهذا الموضع هو الذي دعا أبا العباس أحمد بن يحيى في كتاب فصيحه أن أفرد له باباً، فقال: «هذا باب فُعِل»[٨٧] بضم الفاء، نحو قولك: عُنيت بحاجتك وبقية الباب»[٨٨].

ومثل ذلك تحديده الموضع في مكانه من الكتاب، كقوله: «ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا»[٨٩].

٧ - شرح الغريب من الألفاظ:

كان من منهج ابن جني أن يشرح الألفاظ الغريبة في الموضوع الذي هو بصدده، ومن ذلك تخصيصه آخر كتابه المنصف في شرح الألفاظ الغريبة الواردة في تصريف المازني وشرحه إياه، قال في توضيح منهجه: «فإذا أتيت على آخره أفردتُ فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة»[٩٠].

ومن شرحه في غيره من كتبه: قوله في حديثه عن زيادة التاء: «وزيدت أيضاً رابعة في "سَنْبَتة"، وهي القطعة من الزمان»[٩١]. وقوله: «وأما نون «نِبْراس» فقد ذُهِب إلى زيادتها، واشتُقَّ له من معنى البرْس، وهو القطن؛ لأن النبراس المصباح، والفتيلة أبداً في غالب الأمر من قطن»[٩٢].

وقد يشرح ابن جني الأمثال؛ ليوضح المراد منها، كقوله: «ومنه المثل السائر: «زاحمْ بعَوْد أو دَعْ». أي: زاحم بقوة أو فاترك ذلك، حتى توهمه بعضهم: بِعَوْدٍ أودعَ، فذهب إلى أن «أودع» صفة لعود، كقوله: بعود أوقص أو أوطف أو نحو ذلك مما جاء على أفعل وفاؤه واو»[٩٣].

٨ - تعليل منهج المؤلف في أحكامه وتصنيفه :

من ذلك[٩٤] قول ابن جني في تعليل قول المازني: «باب في الأسماء والأفعال: كم يكون عدد حروفه في الأصل ؟»: «أول ما في هذا أن يُسأل، فيقال: لمَ لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال ؟ وما السبب في ذلك ؟. والجواب: أنه إنما قصد أن يمثّل الأسماء والأفعال؛ ليُرى أصلها من زائدها؛ لأنها مما يُصرَّف ويُشتَق بعضها من بعض، والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول»[٩٥].

وإذا كان يعلل القول فإنه أيضاً يعلل الترتيب، يقول: «وإنما ذكر أبو عثمان الألف والنون بعد همزة التأنيث لقرب ما بينهما من الشّبه، وقدَّم باب حمراء على باب عثمان؛ لأنه محمول عليه»[٩٦].

ويعلل أيضاً عدم الذكر، كقوله: «وذكر تكرير العين واللام، ولم يذكر تكرير الفاء في «مرمريس»؛ لأنه حرف شاذ لا نظير له، فأضرب عن ذكره لقلته»[٩٧]، واستدل له بصنيع سيبويه، إذ لم يذكر «أيْطُلِي»، ونفى بناء على ذلك بناء «فَيْعُل»، قال بعد عرضه الاستدلال ناقلاً عن أبي علي: «وإنما لم يذكر سيبويه هذا الحرف لشذوذه وخروجه عن الجمهور، فكذلك أبو عثمان لم يذكر «مرمريساً»؛ لأنه لا نظير له. على أنه لم يقل: إن الفاء لم تُضَعَّف»[٩٨].

وعلل أيضاً تكرار القواعد وعرض الآراء عند المازني، فقال في حديثه عن «مدائن» من حيث الهمز وعدمه: «إنما كرَّر هذا القول بعد ذكره في أول الفصل الذي قبله اختلافَ العرب، وأن بعضهم يهمز، وبعضهم لا يهمز، فكرره هنا توكيداً، وليريَك أن من يهمز أكثر ممن لا يهمز. ولو اقتصر على الفصل الأول لتُوُهِّم أن من لا يهمز في الكثرة كمن يهمز، فأراد أن يريك أن الهمز فيها أشهر، وأنه عن اختلاف العرب فيها قد اختلفت العلماء»[٩٩].

٩ - التمثيل لما يذكره المؤلف :

ينبغي للعالم أن يتحرى المكان الذي يحتاج منه إلى زيادة على ما ذكره المؤلف، ومن أوضح ذلك التمثيل لما يذكره المؤلف عندما تستدعي الحاجة ذلك؛ لعدم سهولة ورود المثال على ذهن القارئ؛ ذلك أن القواعد اليسيرة المطردة لا تحتاج إلى تمثيل احتياج القواعد التي لا تتكرر.

يمثل لذلك بصنيع ابن جني مع نصوص المازني، فقد مثّل لما ذكره المازني في مواضع متعددة من المنصف، منها: أن المازني قال: «فمما يزاد ما يلحق بناء ببناء، ومنه ما يكون للمد، ومنه ما يُلحق للمعنى، وفيه ما يُلحق في الكلام ولا يُتكلَّم به إلا بزائد؛ لأنه وُضِع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة»[١٠٠]. قال: «فمما زيد فيه للإلحاق كثير، منه: كَوْثر وصَيْرَف، فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما من الكثرة والصرف، وهما ملحقان بجعفر وسلْهب...، وقوله: «ومنه ما يكون للمد»؛ يعني الواو في عجوز وعمود، والياء في جريب وقضيب، والألف في كتاب وسراج، لم يُرَدْ بهذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثير بها...، وقوله: «ومنه ما يُلحق للمعنى»؛ يريد به نحو التنوين الذي دخل الكلام عامة للخفة والتمكن في الأسماء في نحو: زيدٌ وزيداً وزيدٍ، ومن ذلك حروف المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين...، وقوله: «ومنه ما يُلحق في الكلام ولا يتكلَّم به إلا بزائد..»؛ فإنما يعني به «افتقر» ونحوه؛ ألا ترى أن الماضي من هذا اللفظ لم ينطق به إلا على مثال «افتعل»، والزيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوله»[١٠١].

١٠- شرح الأمثلة وتوضيحها:

ينبغي شرح الأمثلة التي يذكرها المؤلف، وأن توضَّح للقارئ إن كانت بحاجة إلى توضيح. من ذلك ما صنعه ابن جني بشرحه أمثلة المازني في الإلحاق «فمما زيد في الثلاثة ليلحقها ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء: كَوْثر وجَدْول وجَيْئَل. فهذا كله ملحق ببناء "جَعْفَر"»[١٠٢]، إذ قال: «وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة، وأنا أوضِّح كل حرف فيها: فـ«كوْثَر»: الواو فيه زائدة؛ لأنه من الكثرة...، و«جدول»: الواو فيه زائدة؛ لأنه النهر، وهم كثيراً ما يصفونه بالتلوّي ويشبِّهونه بالحية...، والجدل: طيُّ الخلق وشدة الفتل...، و«جيئل» وإن لم نعلم وجه الاشتقاق فيها فالياء لا بدَّ من أن تكون زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً لا هي ولا الواو في ذوات الأربعة إلا في التضعيف»[١٠٣].

١١- شرح مراد المؤلف :

ولابن جني في شرح مراد المؤلف[١٠٤] طريقتان:

الأولى: أن يأتي بالشرح بعد إيراد نص المؤلف

وهذا هو المنهج الذي اتبعه ابن جني في شرح تصريف المازني، وما يزال متبعاً في كثير من الشروح، لعلّ من أهمها شرح التسهيل لابن مالك. مما صنعه ابن جني قوله في حديثه عن «آءة»: «قوله: «والعين إما من ياء وإما من واو»[١٠٥]؛ يقول: إن حملتها على الياء أو على الواو فكلتاهما مستثقلة، ليس أنه يشك أن العين إذا جُهِل أمرها في الاشتقاق وكانت ألفاً فسبيلها أن تُحمل على الواو»[١٠٦].

والدقة في شرح مراد المؤلف مهمة جدّاً؛ لا سيّما إذا تضمن النص ما يلبس، لينظر إلى ابن جني في شرحه مراد المازني في بحثه «جوارٍ وغواشٍ»[١٠٧]، قال ابن جني: «وأما قول أبي عثمان في قول الشاعر:

أبيتُ على معاريَ فاخراتٍ

بهنّ مُلَوَّبٌ كدمِ العباطِ

«فهذا إنشاد بعض العرب، وهو غلط؛ لأنه لو أنشد «معارٍ فاخراتٍ» لم ينكسر الشعر، ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قبح الزحاف، ونفرت عنه طبائعهم مُسكَّناً، مخافة كسر الوزن. وأما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب». فليس يريد بالكسر هنا ما يألفه الناس؛ لأن الكسر لا يجوز في الشعر. ألا تراه قال: «لأنه لو أنشد «معارٍ فاخراتٍ» لم ينكسر الشعر فقد صرَّح بأنه لو قيل: «معارٍ» بالتنوين لم ينكسر، وقد قال فيما بعد: «مخافة كسر الوزن»، فإنما يعني بكسر الوزن في هذا الموضع: الزحاف. ويدل على أنه يريد بالكسر هنا «الزحاف» قوله قبلُ: «ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قُبح الزحاف»، ولم يقل: استنكروا كسر الشعر. وإذا تأملت وزن هذا البحر من الشعر أيضاً علمت أن إنشاد «معارٍ» زحاف لحق البيت لا كسر، ألا ترى أنه من الوافر»[١٠٨].

والثانية: أن يورد الشرح ضمن نص المؤلف؛ بحيث يكون الشرح جملة اعتراضية داخله

ولم يتحقق ذلك في شرح ابن جني نص المازني، بل في نصوص غيره من العلماء الذين يورد أقوالهم في شرحه، ومن ذلك قوله ناقلاً رأي الفارسي وشارحاً له: «فقال: ذلك لا يجوز؛ لأن الحاء الثانية لا تخلو من أن تكون فاءً مكررة أو بدلاً من الثاء، فلا يجوز أن تكون فاءً؛ لأن الفاء لم تكرر إلا شاذة - يريد: مرمريس[١٠٩]، ولا يجوز أن تكون بدلا؛ لأن أصل البدل لتقارب الحروف. و"حثحثت" بمنزلة "رَدَّ" - يريد: أن الثاء لا تقرب من الحاء، وأن هذا مضاعف في الأربعة، كما أن "رَدَّ" مضاعف في الثلاثة...»[١١٠].

وقوله في أثناء نقله عن ابن دريد: «اختلف أهل اللغة فيه - يعني منجنيقاً - فقال قوم...»[١١١].

وهذا شبيه بما يصنعه أغلب أصحاب الحواشي والشروح المتأخرة، وأقرب مثال إلى ذلك التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، فقد اتبع هذه الطريقة في شرحه.

١٢- تفصيل المجمل:

يحرص بعض العلماء على أن يُفَصِّلَ ما يجمله المؤلف في نصه؛ لأن الغرض إيضاح ذلك النص وتقريبه إلى القارئ، ولا يتحقق ذلك إلا بالتفصيل الذي يعرضه العالم المتأخر، ويحسن أن يكون عرضه بإيجاز.

وقد رأيت لابن جني مواضع فصَّل فيها ما أجمله المازني، ناصّاً في بعضها على ذلك بقوله: «فهذا تفصيل ما أجمله أبو عثمان في هذا الفصل، وقد تعجرف فيه، ولكنه كان يخاطب به من يثق بفهمه ومعرفته»[١١٢]، وقوله: «قد شرح هذا الموضع بإيجاز، وأنا أذكرُ غيرَ ما جاء به»[١١٣].

١٣- إجمال المفصل :

وهذا عكس سابقه، وهو قليل في التحقيق. من ذلك قول ابن جني تعقيباً على ما ذكره أبو عثمان في ما صح من الواو والياء عيناً في الأسماء: «اعلم أن هذه الأمثلة تنقسم على ثلاثة أضرب: منها ما صحَّ لسكون ما قبله، نحو: حُوّل، وأهْوِناء. ومنها ما صحَّ لسكون ما بعده، نحو: قَوْوَل، وشيْوَخ، ونوَار، وطوِيل، وطِوَال، وخِوان. ومنها ما صح لسكون ما قبله وما بعده، وهو أبلغ في معناه، نحو: صُوَّام، وقُوَّام، وأمْيَال، وأقْوَال، وما أشبه ذلك»[١١٤].

المطلب الخامس: الإحالات:

الإحالة من صميم عمل من يتناول كتاباً بالتأليف أو التحقيق أو المراجعة؛ إذ إنه من خلالها يبين المواضع

التي أشار إليها المؤلف في مواضع أخرى من كتابه، وكذا الموضوعات المشابهة لما تحدث عنه المؤلف في الكتب الأخرى، وتكون فائدة الإحالة أكبر عندما يكون الكتاب المحال فيه أو إليه خالياً من الترتيب الموضوعي أو اللفظي، وكذا عند حدوث اختلاف في الرأي بينهما، أو عند وجود زيادة في أحدهما دون الآخر.

والإحالات عند ابن جني على أنواع:

١ - الإحالة على موضع آخر في الكتاب نفسه:

وهذا الصنيع يدل على أحد أمرين:

الأول: أن ابن جني مجيد في ترتيبه كتابه، بحيث يعرف موضع كل فكرة من الأفكار في ذلك الكتاب، وهذا يعني أنه قد رتب كتابه قبل الشروع فيه، وذلك في ما يحيل فيه إلى ما سيأتي[١١٥]، ويعني أنه مستحضر لكتابه وموضوعاته، وذلك في ما يحيل فيه إلى ما أتى.

والثاني: أن ابن جني كان يعاود النظر في كتبه، فيزيد في بعض المواضع إحالات على مواضع أخرى بحث فيها المسألة أو الفكرة.

وكلا الأمرين محتمل ثابت عن ابن جني، إذ مقدمات كتب ابن جني، وانصرافه أحياناً عن الشرح والتفسير اعتماداً على ما أتى أو ما سيأتي؛ يدلان على الأول. وأما الثاني فيدل عليه ما يرد في بعض الكتب؛ من دلائل المراجعة وإعادة النظر[١١٦].

وقد وردت عنه بعض الإحالات تبيِّن أن السبب لديه رغبته في أن يضاف ما جدَّ لديه من معلومات وشواهد إلى ما سبق أن أوضحه، وقد تجلى ذلك في كتابه «الخاطريات»، إذ ورد ما يدل على اتصال هذا الكتاب بالخصائص، قال: «فليضف هذا إلى ما كنا أثبتناه في كتابنا «الخصائص» في باب «ترافع الأحكام»[١١٧]، «وقد ذكرنا من هذا ونحوه في كتابنا في «الخصائص» شيئاً كثيراً، فليضف هذا ونحوه إليه بإذن الله»[١١٨].

وإحالته من حيث الوضوح والغموض على حالتين:

الأولى: الإحالات المحددة؛ بأن يذكر عنوان الباب التي هي فيه أو موضعه.

من ذلك: «وجميع هذه الأمثلة مفسَّر في فصل في آخر الكتاب على حدته إن شاء الله»[١١٩]. «وهاهو ذا عَقيب هذا»[١٢٠]، «وقد تقدم القول فيهما في الفصل الذي قبل هذا»[١٢١]، «قد تقدم القول في نظير هذا في باب «جائية وجواءٍ»[١٢٢]. «وألف التثنية أيضاً انقلبت لعلةٍ سنذكرها عَقيب هذا الفصل بإذن الله»[١٢٣].

ومن ذلك أيضاً: «وهذا مبيَّن مشروح في موضعه بحول الله»[١٢٤]، «وسنذكر هذا الوجه في موضعه إن شاء الله»[١٢٥].

ويلحظ أنه في سر صناعة الإعراب لجأ إلى تحديد الفصل الذي فيه الموضوع المحال إليه[١٢٦] أكثر من أي كتاب آخر؛ وذلك لأن الكتاب مرتب على حروف المعجم، واضحة الموضوعات التي سيتطرق إليها أو تناولها فيه، وعلى هذا سهلت الإحالة إلى الفصل بعنوانه، من ذلك: «وسنستقصي هذا كله في حرف الواو إن شاء الله»[١٢٧]، «وقد ذكرنا في باب الهمزة لِمَ فتحت هذه الهمزة ولم تكسر»[١٢٨].

في حين لم يتحقق ذلك في الخصائص إلا قليلاً، وفي الإحالة على المتقدم[١٢٩] أكثر من الإحالة على المتأخر، إذ لم يحدد الباب إلا نادراً[١٣٠]. وإن كان الاعتماد في الخصائص على الإشارة إلى موضع تقريبي للمحال إليه، ببيان مكانه من الكتاب: أوله أو وسطه أو آخره، أو أنه بعد الفصل الذي هو فيه أو قبله[١٣١]. وهذا بسبب

تنوع موضوعات الخصائص تنوعاً يصعب معه ترتيبها على نسق خاص، يمكن أن يدرك بيسر وسهولة. وهذا ما يمكن أن يفسر وجود بعض الإحالات في مواطن من الخصائص، ثم لا أجد أن ابن جني تحدث عنها في الموضع الذي وعد أن يكون مجال الحديث فيه، من ذلك قول ابن جني: «فلو سئلت عن مثال: ضفن يضفن على هذا القول لقلت إذا مثّلته على لفظه: فلن يفلن؛ لأن العين قد حذفت. ولهذا موضع نذكره فيه مع بقية أغلاط العرب»[١٣٢]، إذ لم يرد ذلك في باب أغلاط العرب[١٣٣]، وقوله: «كما ذكرنا من هذا الطراز في باب الاعتراض في قوله:

يا عُمَرَ الخيرِ جُزيتَ الجنَّهْ
اكْسُ بُنَيَّاتي وأُمَّهُنَّهْ

أو - يا أبا حفصٍ - لأُمِّضينَّهْ

فاعترض بالنداء بين «أو» و«الفعل»[١٣٤]، فإنه لم يعرض هذا البيت وما يتصل به في باب الاعتراض في الخصائص[١٣٥].

على أن هذا التوجيه متحقق في المثال الأول، محتمل في الثاني؛ لأن في الثاني مظنة السقط من باب الاعتراض؛ لأن الإحالة في الثاني على ما مضى، وفي الأول على ما سيأتي.

والثانية: الإحالات غير المحددة؛ بأن يكتفي بمجرد الإشارة إلى أن المحال إليه أتى أو سيأتي، دون تنبيه على موضعه، وهذا يجعل العودة إلى المحال عليه أكثر صعوبة. من ذلك: «وقد مضى ذكرها»[١٣٦]، «وقد مضى تفسير مثل هذا»[١٣٧]، «وقوله في هذا عجيب، وإن كان قد ناقض فيه فيما يجيء. وستراه بُعَيد إن شاء الله»[١٣٨]، «وستراها إن شاء الله»[١٣٩].

٢ - الإحالة على كتب أُخر لمؤلف الكتاب نفسه:

وهذا يفاد منه معرفة ترتيب الكتب وتقدم بعضها على بعض في التأليف، وهو يؤكد وحدة الفكر عند المؤلف، واستحضاره ما في كتبه بعد تأليفها وانقضائه منها.

وإحالته حينئذ من حيث الوضوح والغموض في المحال إليه على أنواع:

أ - النص على اسم الكتاب المحال إليه. وهذه أفضلها.

من ذلك: «وقد ذكرت في كتاب «الخصائص» فساد هذا القول من أبي علي»[١٤٠].

وقد يذكر الاسم باختصار، كإحالته في الخصائص على سر صناعة الإعراب بقوله: «وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في "سر الصناعة" بما هو لاحق بهذا الموضع ومقوٍّ له»[١٤١].

ب - الإشارة إلى مضمون الكتاب المحال إليه، من غير النص على اسمه.

من ذلك قول ابن جني: «وقد استقصيت هذا وغيره من لطائف التصريف في كتابي المصنَّف لتفسير تصريف أبي عثمان رحمه الله، وأتيت بالقول هناك على أسرار هذا العلم ودقائقه»[١٤٢]. وقال: «وقد كنت ذكرت طرفاً منه في كتابي "شرح تصريف أبي عثمان"»[١٤٣]، وقال في حديثه عن الهمزة: «واعتمدنا فيه على ما كنا قديماً أمللناه»[١٤٤]. وقال أيضاً: «وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصيته هناك»[١٤٥].

ج - الإبهام في العبارة؛ حتى لا يدرى أهو يحيل على كتاب آخر أم على موضع في كتابه الذي هو فيه.

من ذلك: «وقد بيَّنت هذا في موضع آخر»[١٤٦]. «وقد ذكرنا هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير

هذا»[١٤٧]، «وكذلك قولهم: لم أُبَلِهْ. وقد شرحناه في غير هذا»[١٤٨].

ويشمل إشارته إلى أن المحال إليه كتبه قديماً، من ذلك: «وقد ذكرنا قديماً قول من أجرى الوصل مجرى الوقف»[١٤٩].

وإحالته وفق موضع المحال إليه على نوعين:

أ - الإحالة على ما مضى. وهذه أكثرها؛ لأن الأصل في الكتب المحال عليها أن تكون مكتوبة، انقضى زمن تأليفها. وقد تقدمت أمثلتها.

ب - الإحالة إلى ما سيأتي. وهذه قليلة؛ إذ لا تتحقق إلا عندما يشرع المؤلف في كتاب آخر في أثناء كتابته الكتاب الذي بين يديه.

من ذلك: «سأستقصيه في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن إن شاء الله»[١٥٠].

٣ - الإحالة على كتب لغير المؤلف بقصد الاستزادة والمراجعة والاكتفاء بها عن الإيضاح والشرح.

وهذا الصنيع يدل على تمكن المؤلف الذي أحال من تلك الكتب التي أحال عليها، واعتداده بها؛ حتى إنه يرى أنه لن يزيد عليها، فاقتصر على الإحالة إليها.

من ذلك: «وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي - رحمه الله - في البغداديات، فلا وجه لإعادة ذلك هنا. فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها»[١٥١]، «وهذه أبيات عملها أبو علي في المسائل البغدادية»[١٥٢]، «وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته، فغَنِينا عن إعادته»[١٥٣].

المطلب السادس: مقدمة تحقيق الكتاب

١ - تحرير عنوان الكتاب:

يعنى العلماء الأوائل بتحرير عنوان الكتاب وإثبات العنوان الذي يغلب على الظن أن مؤلفه أراده، إن لم يكن هو نفسه.

ومن الجدير بالذكر أن عنوان الكتاب لم يكن مما يلتزم لفظه دائماً، فقد كان يحدث فيه شيء من التغيير، كأنَّ يتغير إلى لفظ يختص بمضمونه أو يعرض قضاياه، ولهذا قد يعبِّر المؤلف الواحد عن كتاب واحد بأكثر من تعبير.

وقد وجدت ذلك عند ابن جني، فقد عبَّر عن المنصف بـ «تفسير تصريف أبي عثمان»[١٥٤]، و«شرح تصريف أبي عثمان»[١٥٥]، و«المنصف في شرح تصريف أبي عثمان»[١٥٦]، و«شرح التصريف»[١٥٧].

على أنه إذا لم يرد اسم الكتاب إلا مرة واحدة عند المؤلف، سواء في كتابه الذي هو فيه أو في غيره من كتبه، فإنه يلزم الأخذ بهذا الاسم؛ لأنه إن أخذ بغيره كان استدلالاً بغير دليل. ويمثل لذلك بكتاب «القراءات وعلل النحويين فيها» لأبي منصور الأزهري، فإن عيد درويش وعوض القوزي سمياه في طبعتهما «معاني القراءات»، وعلى هذا جعلا كتاب «معاني القراءات» و«علل القراءات» كتابين لا كتاباً واحداً[١٥٨]. في حين جعلتهما نوال الحلوة كتاباً واحداً[١٥٩]، وجعلت اسم الكتاب «القراءات وعلل النحويين فيها المسمى علل القراءات»، وأشارت بلفظ «المسمى...» إلى ما ورد في كتب التراجم[١٦٠]. وقد اعتمدت في ذلك على نص ورد في «تهذيب الأزهري» تضمن هذا الاسم، والإحالة على هذا الكتاب، قال الأزهري: «أما قول النبي ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ» فلقد أشبعت تفسيره في كتاب «القراءات وعلل النحويين فيها»، وأنا مختصر لك في هذا الموضوع من الجمل التي أودعتها ذلك الكتاب بما يقف بك على الصواب»[١٦١].

وليس للأزهري في هذا نص غيره، وإن كان العنوان المثبت على المخطوطة هو «معاني القراءات». لكن القطع بأن هذا الكتاب هو نفسه المحال إليه فيه نظر، طالما لم يكن النص المحال إليه موجوداً فيه[١٦٢].

٢ - تحقيق نسبة الكتب إلى مؤلفيها :

من أهم واجبات العالم أن يحقق نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي، وألاَّ يقنعَ بأدنى سبيل في ذلك، بل لا بدَّ من أن يعيد النظر في الكتاب أكثر من مرة؛ كي يتثبت من صحة نسبته إلى مؤلفه، ويتيقن من عدم وجود قوادح تقدح في تلك النسبة.

وكان لابن جني جهد واضح في هذه المسألة، فقد حقّق نسبة بعض الكتب، الذي أوصله إلى نفي نسبة كتاب العين إلى الخليل، ومع ذلك أبقى للخليل صلة بالكتاب، استدل لها بما في الكتاب من آراء ولفتات لا تصدر إلا من الخليل، قال: «وأما كتاب "العين" ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلاً عن نفسه، ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قِبل غيره رحمه الله. وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء، ولم يلِه بنفسه، ولا قرَّره، ولا حرَّره. ويدل على أنه قد كان نحا نحوه أني أجد فيه معاني غامضة، ونَزَوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة»[١٦٣].

وهذا سبب تعبيره المتكرر بـ«صاحب العين»[١٦٤]، وعده مجهولاً في قوله: «وأما "عُياهم" فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول»[١٦٥].

٣ - تحديد المنهج :

المثال الأول: المنصف شرح ابن جني كتاب التصريف للمازني.

بيَّن ابن جني منهجه في شرح تصريف المازني، ذلك المنهج شبيه ببيان المحقق منهجه في التحقيق، وطريقة ابن جني في التقديم بدءاً بالحمد والثناء على رب العالمين، والصلاة على نبيه ﷺ[١٦٦]، ووصولا إلى الغرض من كتابه، وانتهاء بمنهجه في الشرح والتعليق تؤكد ذلك، قال ابن جني: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين. قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله: «هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني - رحمه الله - في التصريف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضاً إلا شرحته، ولا مُشكلاً إلا أوضحته، ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلا أوردته؛ ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، ومتقدِّماً في جنسه، فإذا أتيتُ على آخره أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة، فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصْلاً من المسائل المشكلة العويصة التي تشحذ الأفكار وتروض الخواطر...»[١٦٧].

فهو صرَّح بغرضه من تأليف كتابه، وكيفية شرحه كتاب المازني... ثم نص على إفراده بابين في الآخر يكملان عمله في الكتاب: أولهما تفسير ما فيه من اللغة الغريبة والألفاظ الصعبة[١٦٨]، وثانيهما بعض المسائل المشكلة العويصة التي يفاد منها في التدرب على القواعد التصريفية والتغييرات المتلاحقة صرفياً.

وقد استغرقت المقدمة ست صفحات، بين فيها أهمية علم التصريف والحاجة إليه، وعلل عدم عناية اللغويين بالتصريف كثيراً؛ لأن التصريف قياس في الأغلب، وحاجة اللغويين إلى السماع أكثر، ونبه إلى وجود أخطاء لدى كثير من مصنفي اللغة في التصريف، في حين تجد

كتبهم أسد شيء في ما تحكيه، ثم فسر مصطلحات: التصريف والاشتقاق والنحو، والصلة بينها وبين اللغة، ثم وضح قيمة كتاب التصريف، وما يجب على من يطلع عليه، والحقوق التي افترضها ابن جني عليه[١٦٩]، ونبه إلى أن ما فيه من سداد وصواب فهو بتوفيق الله وإرشاده، وما فيه من سهو أو تقصير فمما لا يعرى منه الحذاق المتقدمون، وختم المقدمة بسند القراءة المتصل بالمازني، مما يدل على وثوق الكتاب في متنه وسنده.

المثال الثاني: سر صناعة الإعراب.

حدد ابن جني في هذا الكتاب منهجه في كتابه عامة، والموضوعات التي سيوردها فيه، والتنبيه على اجتنابه الإطالة والإسهاب، وعلى أن غرضه من كتابه ذكر الحروف مفردة، لا مؤلفة؛ لئلا يطول الكتاب، وبين ترتيب كتابه على حروف المعجم، وختمه بدعاء وصلاة على المصطفى ﷺ[١٧٠].

المطلب السابع: النقد:

١ - نقد الكتب والمؤلفين

من النقد ذكر الإيجابيات والسلبيات، فقد كان العلماء في نقدهم لأي عمل علمي يذكرون محاسنه أو مساوءه، ولعل كتاب سيبويه من أبرز الكتب التي لقيت ثناء كبيراً من العلماء على امتداد الزمان.

وكان لابن جني ثناء على هذا الكتاب، وطعن في من انتقده، من ذلك قوله بعد ذكره نقد أبي الحسن الأخفش سيبويه، واتهامه بالخطأ في توجيه أحد الأبيات؛ لما يفضي إليه من كسر الوزن: «فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً، وهو من ينبوع العروض وبُحبوحة وزن التفعيل. وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأ في ما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فضلاً عن سيبويه في جلالة قدره!. ولعل أبا الحسن أراد بذلك التشنيع عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بحاله. وقد تلا أبا الحسن في تعقُّب ما أورده سيبويه في كتابه جلَّة أصحابنا كأبي عُمر وأبي عثمان وأبي العباس وغيرهم، فقلَّما ضرَّه الله بذلك إلا في الشيء النَّزْر القليل من قوله»[١٧١].

ومن ذمه بعض الكتب وامتداحه غيرها قوله عن «نوادر اللحياني» : «وذاكرت بنوادره شيخنا أبا علي، فرأيته غير راضٍ بها. وكان يكاد يصلي بنوادر أبي زيد إعظاماً لها، وقال لي وقت قراءتي إياها عليه: «ليس فيها حرف إلا ولأبي زيد تحته غرض ما». وهي كذلك؛ لأنها محشوة بالنكت والأسرار»[١٧٢]. وهذا يؤكد مقولة أبي حيان التوحيدي في وصف أبي علي: «وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيد، وأطرافاً مما لغيره»[١٧٣].

وذمَّ «نوادر اللحياني» في موضع آخر، نقله عنه ابن جني، قال: «وأما مَسْكين ومَنديل فرواهما اللحياني. وذاكرت يوماً أبا عليّ بنوادره، فقال: كُناسة[١٧٤]. وكان أبو بكر - رحمه الله - يقول: إن كتابه لا تصله به رواية، قدْحاً فيه، وغضّاً منه»[١٧٥].

٢ - نقد التصنيف والترتيب والتقسيم للمادة العلمية:

كان للقدامى عناية بنقد التصنيف والترتيب والتقسيم الذي يتخذه أحد العلماء لكتابه، ويتركز النقد عادة في المحاور الآتية: صعوبة الترتيب، وقوع الخطأ في الترتيب، عدم الاستيفاء... ونحو ذلك.

من ذلك نقد ابن جني ترتيب العين للحروف بعد أن ذكر الترتيب الصحيح متابعة لسيبويه كما نص على ذلك[١٧٦]: «فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعُّدها، وهو الصحيح. فأما[١٧٧] ترتيبها في كتاب

«العين»[١٧٨] ففيه خطل واضطراب ومخالفة لما قدَّمناه آنفاً مما رتبه سيبويه، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته»[١٧٩].

ومنه نقده المتكرر للمبرد بسبب تعقبه سيبويه، فمن نقداته: «وذهب عن أبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة؛ فإما غالَطَ وهي من عادته معه، وإما وَهِمَ في رأيه هذا»[١٨٠].

وقد بيَّن ابن جني رأيه في تلك المسائل، ونفى أن يكون مصيباً في ردِّه على سيبويه في الأغلب، ونقل عن شيخه أبي علي أن المبرد ندم على تصنيفه إياه، ورجع عما فيه، قال: «وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها «مسائل الغلط»، فقلَّما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء النزر. وهو أيضاً مع قلته من كلام غير أبي العباس. وحدَّثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: إن هذا كتاب كنَّا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة، واعتذر أبو العباس منه»[١٨١].

٣ - نقد التطبيق :

من نقدات ابن جني المتصلة بالتطبيق للقواعد قوله: «فأما من قال[١٨٢]: إن مثال «يَستعور» «يفْتعول» فلا يدري من صنعة التصريف شيئاً، وإنما هو فيه هاذٍ»[١٨٣].

٤ - نقد التعبير :

من نقد ابن جني للتعبير، مع اعترافه بما كان عليه بعض العلماء من التسامح في التعبير ما عقَّب به قول المازني: «واعلم أن المصدر إذا كان "فِعْلَة" فالهاء لازمة له؛ لأنهم جعلوها عوضاً من حذفهم الفاء»[١٨٤]، إذ قال: «لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة وعينه ساكنة، فالهاءُ لازمة له، لكان أحسن في العبارة. ولكنه تسامح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا؛ لأن أغراضهم مفهومة»[١٨٥].

المطلب الثامن: صناعة الحواشي :

تمثل شروح الكتب القديمة منهجاً قريباً من منهج وضع الحواشي، فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على المتن المشروح، توضح غريبه، وتكشف غامضه، وتمثل لقواعده، وتزيد شواهده، وتبين بعض الخلافات المنقولة حول قواعده. وذلك مثل المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني، قال ابن جني في مقدمة المنصف: «هذا كتاب أشرحُ فيه كتابَ أبي عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة المازني - رحمه الله - في التصريف؛ بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله. ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضاً إلا شرحْتُه، ولا مُشكلاً إلا أوضحته، ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلا أوردته؛ ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، ومُتقدِّما في جنسه»[١٨٦].

لذا ظهر عدد كبير من الحواشي التي وضعت على المتون، كحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، وحاشية عصام الدين الإسفراييني على الفوائد الضيائية للجامي، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، وحاشية الدسوقي على المغني...، وغيرها كثير.

المطلب التاسع: صنع الفهارس:

يعد صنع الفهارس من مهام المحقق التي يخدم بها النص الذي يحققه، إذ يتيح من خلالها المجال للآخرين لسهولة الإفادة من الكتاب الذي يُعنى بتحقيقه. والفهارس بوضعها الحالي لم تكن معروفة قطعاً عند القدامى، وإنما ظهرت بواكير منها، فصّل القول فيها العلامة أحمد شاكر[١٨٧].

ومما وجدته عند ابن جني فهرسته للحدود الواردة في كتاب سيبويه، من هذه الفهرسة نصه الآتي: «حدود الكتاب سبعة وثلاثون، بعد الخطبة وآخرها باب ضرورة الشاعر.

١- الفاعل. ٢- المفعول به. ٣- الجر. ٤- توابع الأسماء في إعرابها. ٥- المبتدأ. ٦- الحروف الخمسة الداخلة على المبتدأ. ٧ - كم. ٨ - نِعْمَ. ٩ - النداء. ١٠- النفي. ١١- الاستثناء. ١٢- علامات المضمرين. ١٣- «أي» والسؤال عن النكرة بها. ١٤- السؤال بمَنْ في النكرة والمعرفة. ١٥- ذا الذي بمنزلة الذي. ١٦- ما تلحقه الزيادة في الاستفهام. ١٧- إعراب الأفعال. ١٨- إنَّ وأنَّ. ١٩- أم وأو. ٢٠- ما ينصرف وما لا ينصرف. ٢١- النسبة. ٢٢- التثنية والجمع الذي على حدها...»[١٨٨].

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تبلغ الغايات، وبكرمه تسبغ الخيرات، والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي بلَّغ الرسالة، وأدى الأمانة، وهدى به الله الأمة، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد

فخير ما يختتم به شكر المولى - عز وجل - أن يسَّر لي بلوغ هذه الغاية المطلوبة والمثابة المرجوة، والذي لولا تيسيره ومنّه وتوفيقه لما وصلت إليها.

وقد أوردت الدراسة نماذج تدل على أن فن التحقيق فن إسلامي، نشأ مع العلوم الإسلامية، وترعرع في التراث العربي عامة، وبدت له مظاهر عديدة في كتب اللغة العربية، وأفصحت أن معظم القواعد التي تتصل بهذا الفن عُرِفت في التراث العربي الإسلامي من قبل، وأكَّدت ذلك بأمثلة متعددة من كتب النحو والصرف لعثمان بن جني وبعض علماء القرن الرابع الهجري؛ أي: في فترة متقدمة من التاريخ العلمي، ظهرت عندهم الأمثلة على قواعد التحقيق العلمي بصورة مثلى في كثير من مواضعها؛ وذلك مما يؤكد أن هناك فترات نشأة سبقت زمنه، بدأت فيها تلك البواكير في النشوء والنمو إلى أن استوت على سوقها في ذلك القرن، وامتدت ثمارها إلى العصور التي بعده.

وفي بعض جوانب هذه الدراسة أمور ودقائق، تجعل المرء ينظر إلى تراثه نظرة يشوبها كثير من التقدير والاعتزاز؛ إذ يرى جهوداً بذلها أولئك في سبيل الظفر بنسخ نادرة موثوقة في بابها، وتحقيق ما فيها من نقول وآراء وشعر وما يتضمنه ذلك من عزو أو نحوه، في زمن لم يتوافر لهم ما توافر لنا من توفر المطابع والكتب والآلات الحديثة والحاسوب، ويلمس المطلع عليه مدى حرص أولئك على الحفاظ على لغة القرآن الكريم عن أن تضعف بسبب النقل الذي قد يعتوره السهو والخطأ، وإلزامهم الناسخ بالمعارضة والمقابلة بين النسخ؛ كي يتبيَّن له الصواب وما أسقطه فيثبته.

تلك الجهود هي الجهود التي يبذلها المحقق في عصرنا الحاضر؛ غير أن أولئك كانوا أكثر تمكناً منَّا في تلك العلوم؛ بسبب مجموعة من الظروف، ربما لا تتوافر للمحقق في هذا العصر، وأهمها: ما كان يمثله العلم اللغوي والشرعي في نفوسهم من مكانة لا تشوبها مكانه، فهو أعظم لديهم من أن يقرن بسبب مادي ونحوه، ساند ذلك إلمامهم بمجموعة من العلوم والمعارف، يعضد بعضها بعضاً.

والله أسأل أن يرزقنا السداد في القول والعمل، وأن يسدد إلى ما فيه الخير خطانا.

الهوامش

(١) راجع: تحقيق النصوص ونشرها، مقدمة الطبعة الثانية: ٨، تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك: ١٤-١٥، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٣، منهج تحقيق النصوص ونشرها: ٣.

(٢) قواعد تحقيق المخطوطات: ٧-١١، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات: ١٤٣.

(٣) يمثل لذلك بتحقيق الشيخ عبدالسلام هارون لمعجم «مقاييس اللغة» لابن فارس؛ لاعتماده على نسخة وحيدة، كثيرة الخطأ والتحريف والسقط، وفي صفحات منها بياض. ولوجود عدد من النسخ لم يقف عليها المحقق في وقته؛ فينبغي إعادة تحقيق الكتاب؛ لكي تكون الدراسات حوله والاستنتاجات المأخوذة منه دقيقة صادقة كما أرادها مؤلفه.

(٤) يريد: المازني.

(٥) المنصف: ٥٣/١.

(٦) سر صناعة الإعراب: ٢٣٩.

(٧) سر صناعة الإعراب: ٦٠٥.

(٨) انظر: الأصول: ٢٢٥/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤٣١/٦. وهناك كتاب «الاستدراك على سيبويه» للزبيدي، فيه أيضاً استدراكات على سيبويه، لكن لم يتعرض ابن جني إلا لما استدركه ابن السراج في الأصول.

(٩) الخصائص: ٢٠١/٣.

(١٠) المنصف: ١٥٦/٣.

(١١) الخاطريات: ٩٣.

(١٢) الخاطريات (بقية الخاطريات): ٧٣.

(١٣) سر صناعة الإعراب: ٨٣٢، الحاشية ذات الرقم (٢).

(١٤) المصدر السابق نفسه.

(١٥) الخاطريات: ١٤٠.

(١٦) الخاطريات: ١٦٩.

(١٧) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٢أ.

(١٨) سر صناعة الإعراب: ٧٥١-٧٥٢.

(١٩) الخاطريات، مقدمة التحقيق: ٨.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المنصف: ١٢٤/١.

(٢٢) المنصف: ٢١٦/١.

(٢٣) المنصف: ١٢/٣.

(٢٤) سر صناعة الإعراب: ٣٢٨.

(٢٥) الخصائص: ١٩٤/٣.

(٢٦) الخصائص: ٢١٢/٣.

(٢٧) بقية الخاطريات: ٢٢.

(٢٨) معجم الأدباء: ٣٥٦/٣.

(٢٩) يشار هنا إلى أن لابن جني رسالة صغيرة اسمها: «مسألتان من كتاب الأيمان»، حققها محمد مهدي أحمد، في مجلة معهد المخطوطات العربية، مج٣٣، جمادى الأولى ١٤٠٩هـ، ص٨٩-١٢٠.

(٣٠) الخاطريات (بقية الخاطريات): ٤٦.

(٣١) راجع: سر صناعة الإعراب، مقدمة التحقيق: ٤٦-٤٩.

(٣٢) المنصف: ٦/١.

(٣٣) «بكر» أضفتها على المطبوع أخذاً من الحاشية ذات الرقم (١٦)؛ لأن إسقاطها من المتن خطأ.

(٣٤) المنصف: ٧٧/٣-٧٨.

(٣٥) الخاطريات (بقية الخاطريات): ٤٥. وانظر الخصائص: ٢٨٨/٣، ففيها حكاية قريبة، ليس فيها الشاهد.

(٣٦) الخصائص: ٣١٢/٣.

(٣٧) الخصائص: ٣٣٢/١.

(٣٨) معجم الأدباء: ٤٧٨/٤.

(٣٩) سر صناعة الإعراب: ٢٣٩. واللفظة المشار إليها موجود في كتاب «الإبدال»، ص١٣٧. ويلحظ في النص دقة ابن جني بتحديده الباب.

(٤٠) انظر: المعجم العربي، حسين نصار: ٤٦١، ٤٦٩.

(٤١) انظر: المعجم العربي، حسين نصار: ٤٧٥-٤٧٦.

(٤٢) الصحاح: ٧٩٩. مادة «قمجر».

(٤٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٣٧٣/٦، كتاب القاف، باب الرباعي- قمجر.

(٤٤) راجع: القاموس المحيط: ٥٩٨، المادة: قفندر، يليها: قمرة.

(٤٥) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

(٤٦) نص الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ٣٦١/٤.

(٤٧) كتاب الجواهر للباقولي: ٦٣٢. (هو المطبوع باسم: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج).

(٤٨) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١٠٤٩.

(٤٩) يظهر أن محقق الكتاب لم يكن يعرف مصطلح التبييض، بدليل أنه كتب عبارة «ثم بيض» على شكل بيت شعري، ثم عدها في الأبيات الناقصة في الفهرس ص٧٢٦، وقال في الحاشية على البيت ذات الرقم (٥): «لم أجد الشاهد ولا تكملته فيما راجعته من كتب، ولعل هنا سقطاً يوضّحه لم أهتد إليه».

في حين أنه لو أدرك المصطلح لفهمه، لا سيما أن ابن بري قال بعده: «والبيت:

تركتَ ابنتيكَ للمغيرةِ والقنا شورعِ والأكْمَاءُ تشْرقُ بالدمِ».

والبيت موجود في نوادر أبي زيد، ص٤٤٠. فالتبييض من أبي علي.

(٥٠) شرح شواهد الإيضاح: ٥٧١.

(٥١) التكملة: ١٨٥.

(٥٢) مثل ذكره سند اتصاله بالتصريف في: المنصف: ٦/١، والمقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين: ٢١. إذ ما نقله موجود في المنصف بلفظه باستثناء أنه في المقتضب معزو للأصمعي، وفي المنصف جاء على أنه للمازني.

(٥٣) يريد الآية التاسعة والعشرين من سورة الرعد.

(٥٤) الخصائص: ٧٥/١-٧٦. وقد ورد هذا النص بشيء من التغيير (وهو إسقاط اسم كتاب أبي حاتم) في ما نقله عنه ياقوت عن الجواليقي. انظر: ترجمة ابن جني في معجم الأدباء: ٤٧٤/٣.

(٥٥) سر صناعة الإعراب: ٣٦٨. وانظر: ٧٧، ٢٧٨، ٣٩٦، ٤٨٩، ٥١٤، ٥٣٤، ٦٧١. والمنصف: ٢٣٧/٢.

(٥٦) سر صناعة الإعراب: ٧٢. وليس في المطبوع من "الهمز". وانظر: ٧٢٥، ٨٢٦. والمنصف: ٥٧/٢.

(٥٧) الخصائص: ١٩٢/٣.

(٥٨) سر صناعة الإعراب: ٣٧١. والبيت في مجالس ثعلب: ٩٣.

(٥٩) المنصف: ٢١١/٢.

(٦٠) الخصائص: ٢٠٧/١.

(٦١) سر صناعة الإعراب: ٥٢٨.

(٦٢) تهذيب اللغة: ٢٧/١، المقدمة.

(٦٣) الخصائص: ٣٩١/١. وانظر: سر صناعة الإعراب: ٤٨٣.

(٦٤) هذا اختصار لـ «عثمان بن جني» في كتابه الخاطريات.

(٦٥) الخاطريات (بقية الخاطريات) : ٤٧.

(٦٦) المنصف: ٨/٣. ومثله: ١٤٢/١. وانظر: ٢٧/١، ٤١/٣، ٤٥.

(٦٧) سر صناعة الإعراب: ٣٩٦.

(٦٨) المنصف: ٩/٣.

(٦٩) المنصف: ٢٣/٣.

(٧٠) سر صناعة الإعراب: ٤٦٢.

(٧١) المنصف: ٨٦/٣.

(٧٢) المنصف: ٧٠/٣. وانظر: سر صناعة الإعراب: ٢٥.

(٧٣) المنصف: ٩١/٣.

(٧٤) الخصائص: ٢٩٢/٣.

(٧٥) الخصائص: ٢٣/١.

(٧٦) الخصائص: ٩٩/١. وانظر أمثلة أخرى في: الخصائص: ١٧١/٣، ١٧٤، ١٧٦-١٧٧، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٧٧) سر صناعة الإعراب: ٨٢.

(٧٨) المنصف: ١١٨/٣.

(٧٩) سأكتفي بالتمثيل من المنصف في شرحه للتصريف: ١/٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠٤، ١١٦، ١٢١، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٣، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، ٣٣٢، ٣٤٧. ٢/٤، ١٢، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٤، ٤٥، ٥٦، ٧٠، ٧٢، ٨١، ٨٤-٨٦، ٩٢، ٩٤-٩٦، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٠، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٧-١٦٩، ١٧١، ٢٠٥، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٨١، ٣٠٥، ٣١٠.

(٨٠) المنصف: ١/٥٩. وانظر: ١/١٦، ١٠٤، ١١٥، ١٢٧، ١٩٦، ٣١٠.

(٨١) المنصف: ١/٦٥. وانظر: ١/٦٤، ١٠٨، ١١٠، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٥، ١٨٠، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣١٨، ٣٤٧.

(٨٢) الخصائص: ٣/٧٥.

(٨٣) سر صناعة الإعراب: ٣٨١.

(٨٤) سر صناعة الإعراب: ٥٠٥.

(٨٥) المنصف: ٢/١٤٣.

(٨٦) الخصائص: ١/٢٥٥.

(٨٧) راجع: كتاب الفصيح: ٢٦٩.

(٨٨) الخصائص: ٢/٢١٩.

(٨٩) الخصائص: ١/١٧٣.

(٩٠) المنصف: ١/٦.

(٩١) سر صناعة الإعراب: ١٥٨.

(٩٢) سر صناعة الإعراب: ١٦٩. وانظر أمثلة أخرى: سر صناعة الإعراب: ٣٦، ٧٠، ١٠٨، ١١٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٩، ١٧٦، ٢٢٤، ٢٥١، ٢٧٤، ٤١٥-٤١٦. ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٥٤٧، ٥٦٩، ٦١٨. والخصائص: ٣/١٧٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٥٢، ٢٦٧، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٢٤. والمنصف: ١/٣٩. ٢/١١٧، ١٥٢، ١٧٩، ٢٣٩، ٣٠٢.

(٩٣) الخصائص: ٣/١٦٩.

(٩٤) من الأمثلة في: المنصف: ١/٤٠، ٥٠، ٩٥، ١١٨، ١٦١-١٦٣، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٣، ٢٢٤، ٢٦٤، ٢٨٣، ٣١٣، ٣٣٦. ٢/٤٨، ٥٢، ١٧٠.

(٩٥) المنصف: ١/٧.

(٩٦) المنصف: ١/١٥٩.

(٩٧) المنصف: ١/١٦٢.

(٩٨) المنصف: ١/١٦٣.

(٩٩) المنصف: ١/٣١٣.

(١٠٠) التصريف: ١/١٣.

(١٠١) المنصف: ١/١٣-١٥.

(١٠٢) التصريف: ١/٣٤.

(١٠٣) المنصف: ١/٣٤-٣٥.

(١٠٤) انظر: المنصف: ١/٤٠، ٤٢، ٧٩، ٨٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٢٨، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٦٢، ١٧٤، ١٧٩، ١٨١، ١٩٤-١٩٥، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٢، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤١. ٢/٦-٨، ١٠، ١١، ١٧، ٢٩، ٥٤، ٦٤، ٧٦، ٨٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٥، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٨١، ٢٠٠، ٢٣٦، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٠.

(١٠٥) انظر: التصريف: ٢/٢٠٠.

(١٠٦) المنصف: ٢/٢٠٠-٢٠١.

(١٠٧) انظر: التصريف: ٢/٦٧-٦٨.

(١٠٨) المنصف: ٢/٧٥-٧٦.

(١٠٩) الداهية، والأملس، والطويل من الأعناق، والصُّلْب، وأرض لا تُنْبِت شيئا. القاموس المحيط: ٧٤١ ـ مرس.

(١١٠) المنصف: ٢/٢٠٠.

(١١١) المنصف: ١/١٤٧.

(١١٢) المنصف: ١/١٣٥.

(١١٣) المنصف: ١/١٨٥.

(١١٤) المنصف: ١/٣١٥.

(١١٥) من أوضح الأمثلة على ذلك سر صناعة الإعراب. انظر مثلاً ص٦٦، إذ فيه: «على أنا سنفرد لذلك في آخر الكتاب فصلاً يشتمل على جمل القول عليها بإذن الله». وقد فعل ذلك في الصفحات ٨١١-٨٢٠، وأتبعها بفصل آخر في الصفحات ٨٢١-٨٣١. وبقراءة مقدمته يتضح قصده الترتيب على حروف المعجم، والتزامه به في كتابه.

(١١٦) راجع مثلاً: المنصف: ٣/١٥٥-١٥٦.

(١١٧) الخاطريات (بقية الخاطريات): ٢٩.

(١١٨) الخاطريات (بقية الخاطريات): ٤٩.

(١١٩) المنصف: ١/٤٩. يحيل إلى الفصل الذي خصه بتفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه، وذلك في: ٣/٣-٩٣.

(١٢٠) المنصف: ١/٢٩٧.

(١٢١) المنصف: ٢/٦٠.

(١٢٢) المنصف: ٢/٩٠.

(١٢٣) سر صناعة الإعراب: ٧٠٠.

(١٢٤) المنصف: ١/٢٤. يحيل إلى: ١/٢٣٥-٢٥٢.

(١٢٥) المنصف: ٢/١٢٧. يحيل إلى: ٢/١٣٧-١٣٩.

(١٢٦) راجع مثلاً: ٩٨، ١١٦، ١١٨، ١٤٤، ٣٣٣، ٣٤٧، ٥٧١، ٥٩٢، ٦٥٢، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٧٦، ٧٠٦، ٧١٥، ٧٣٥، ٧٥٢، ٧٧٧، ٧٧٩، ٨٢٣، ٨٢٤.

(١٢٧) سر صناعة الإعراب: ٩٨.

(١٢٨) سر صناعة الإعراب: ٣٣٣.

(١٢٩) انظر مثلاً: ١/١٦١. ٢/١٧٨، ٢١٠، ٢١٨، ٣، ١٢/٢٩٦، ٣٤، ٧١، ١٨٨، ٢٠٨، ٣٤٠.

(١٣٠) انظر: ١/٣٣. ٢/٥٠. ٣/٢٨١.

(١٣١) انظر مثلاً: ٢/٢٨، ٥٨، ٨٢، ٨٧، ١٣٤، ١٣٥، ٣١١.

(١٣٢) الخصائص: ٣/١٢٢.

(١٣٣) في: الخصائص: ٣/٢٧٣-٢٨٢.

(١٣٤) الخصائص: ٢/٧٣.

(١٣٥) في: ١/٣٣٥-٣٤١.

(١٣٦) المنصف: ١/١٥. يحيل إلى: ١/٩.

(١٣٧) المنصف: ١/٢٤٢. يحيل إلى: ١/٢٢٦.

(١٣٨) المنصف: ١/٢٩١. يحيل إلى: ١/٢٩٨.

(١٣٩) المنصف: ٢/٥. يحيل إلى: ٢/١٤٠، ١٤٤-١٤٦، ١٤٩، ١٥٥.

(١٤٠) سر صناعة الإعراب: ٣٣.

(١٤١) الخصائص: ٢/١٥. وفيه: «مقوّله»، والصواب ما أثبت.

(١٤٢) سر صناعة الإعراب: ٩٦. واسم الكتاب المحال له المنصف، انظر: ٢/١٢٨-١٣٠، ١٣٨-١٣٩.

(١٤٣) الخصائص: ١/٣٦٩.

(١٤٤) سر صناعة الإعراب: ١١٨.

(١٤٥) الخصائص: ١/٢٦٦.

(١٤٦) المنصف: ١/٥٩. ولعله يحيل إلى: الخصائص: ١/٢٠١، وسر صناعة الإعراب: ١٥٠.

(١٤٧) الخصائص: ٢/٣٠٤. ولعله يحيل إلى كتابه التعاقب، وهو مفقود، نقل عنه السيوطي ردّ ابن جني في هذه المسألة «ميم المفاعلة عوض من ألف «فاعل». راجع: الأشباه والنظائر: ١/١٥٣.

(١٤٨) الخصائص: ٢/٤٤٠. ولعله يحيل إلى: المنصف: ٢/٢٣٢-٢٣٨.

(١٤٩) سر صناعة الإعراب: ٥٦٢.

(١٥٠) المنصف: ١/٢٢٤. وانظر: ٢/٣.

(١٥١) الخصائص: ١/٣٣١.

(١٥٢) الخصائص: ٣/١٦٨.

(١٥٣) الخصائص: ٣/٣٤٠.

(١٥٤) سر صناعة الإعراب: ٩٦. ٨٠٠.

(١٥٥) سر صناعة الإعراب: ١١٧، ٤٢٩. ٤٦٩، ٥٩٢، ٧٩٢. والخصائص: ١/٢٣٤، ٣٦٩. ٢/٢٨٨. ٣/٢٧٥.

(١٥٦) سر صناعة الإعراب: ٥٧٦.

(١٥٧) سر صناعة الإعراب: ٦٠٠.

(١٥٨) انظر: معاني القراءات: ١/٥٢-٥٣.

(١٥٩) انظر: القراءات وعلل النحويين فيها: ١/٢٤.

(١٦٠) انظر: المصدر السابق: ١/١٥٣.

(١٦١) تهذيب اللغة: ١٣/٥ - حرف.

(١٦٢) إذ لم أقف على الحديث الذي ذُكر في «تهذيب اللغة» في فهرس الأحاديث في كتاب «القراءات وعلل النحويين فيها». وقد ذكرت الباحثة أنه ساقط من المخطوطة من أولها، انظر: ص٤ من النص المحقق. وهذا سبب عدم الجزم بما ذهبت إليه.

(١٦٣) الخصائص: ٢٨٨/٣.

(١٦٤) انظر مثلاً: الخصائص: ٢٧٨/١، ١٩٧/٣. وسر صناعة الإعراب: ٥٦٤.

(١٦٥) الخصائص: ١٩٧/٣.

(١٦٦) هذا مقيد بثبوت ذلك عن ابن جني؛ إذ يحتمل أن ذلك من صنيع النساخ.

(١٦٧) المنصف: ١/١.

(١٦٨) لعل سبب زيادته هذا الباب وحرصه عليه يعود إلى ما لاقاه ابن جني في بواكير حياته العلمية من صعوبة في فهم بعض الألفاظ اللغوية في هذا الكتاب، فأراد أن يسهل على الناشئة ما كان صعباً في نشأته، يؤكد ذلك قول ابن جني في ما نقله ابن العديم: «وقرأت عليه بالشام كتاب تصريف المازني، وكنت قليل المعرفة إذ ذاك باللغة، فسألته عن شيء من تفسير اللغة فيه، فنظر إليَّ مغضباً، وعبس وجهه، قال أبو الفتح: وكذا طريقة النحويين». بغية الطلب في تاريخ حلب: ٢٢٧٠.

(١٦٩) هي أشبه ما تكون بما يعرف الآن بحق المؤلف؛ لأن ابن جني نص على ضرورة العزو إليه عند الأخذ منه، قال: «وحقيقٌ على مَن نظر في كتاب قد عُنِي به واضعه، وانصرف إلى الاهتمام به مُصنِّفه، فحظي منه بأقصى ما طلب، ووصل إلى غايته من كَتَبٍ، أن يحمد الله على ما وهبه له من فهمه، وأن يُسلِّم لصاحبه ما وفّره الله عليه من حفظه، وأن يعتزيَ في ما يحكيه عنه إليه. فإن فعل ذلك فعلى محجة أهل العلم والأدب وقف، وإن أبى إلا كُفران النعمة فعن المروءة صدف». المنصف: ٦/١.

(١٧٠) سر صناعة الإعراب: ٦/٣.

(١٧١) سر صناعة الإعراب: ٥٩.

(١٨٢) سر صناعة الإعراب: ٣٣١.

(١٧٣) الإمتاع والمؤانسة: ١٣١/١.

(١٧٤) جعلها المحقق النجار - رحمه الله - كُنَّاش، وفسَّرها بالأوراق التي تجعل كالدفتر. والتصويب من النسخ المخطوطة التي أثبت المحقق ما ورد فيها (الحاشية رقم ٥)، ومن الممتع: ١٠٧.

(١٧٥) الخصائص: ٢٠٦/٣.

(١٧٦) راجع: سر صناعة الإعراب: ٤٥، ووازن بما في الكتاب: ٤٣١/٤، فبينهما خلاف يسير بتقديم وتأخير، لعله من اختلاف النسخ كما في الحواشي.

(١٧٧) في المطبوع: فأمر. ولعله خطأ من الطباعة.

(١٧٨) راجع: العين: ٥٧/١-٥٨. وترتيبها فيه: ع ح هـ خ غ، ق ك، ج ش ض، ص س ز، ط د ت، ظ ذ ث، ر ل ن، ف ب م، و ا ي ء. ولعل اختلاف ترتيبه عن ترتيب سيبويه لغرض معجمي، يؤكد ذلك أن تأخيره «ر ل ن» لا يمكن أن يكون خطأ في تحديد المخرج، بل لأنه يراعي أن حروف الذلاقة (ر ل ن، ف ب م) لا تتعرى منها الكلمات العربية الرباعية أو الخماسية (انظر العين: ٥١/١-٥٢)، فلو وضعها في موضعها من المخارج لما أمكنه أن يذكر حروفاً بعدها، ولكان حجم «ر ل ن» كبيراً، مثلما كان حجم «ع» كبيراً؛ لأنه تقدم في الترتيب.

(١٧٩) سر صناعة الإعراب: ٤٥-٤٦.

(١٨٠) سر صناعة الإعراب: ٢٠٠.

(١٨١) الخصائص: ٢٨٧/٣. ونحوه في: الخصائص: ٢٠٦/١. ونص على أنه مذهب رجع عنه صاحبه.

وهذه الدعوى لا تثبت في ضوء ما وصل إلينا، فقد أثبت زهير سلطان (المؤاخذات النحوية: ٨٥-١١١) بعد دراسته لمسائل الغلط التي نقلها ابن ولاد أن المبرد رجع عن خمس وعشرين مسألة فقط، وبقي في ثمان وتسعين مسألة على رأيه. ونبَّه في إحصائه على أن هناك أربع مسائل مكررة، ومثلها خلافية بين البصريين

والكوفيين، اختار فيها رأي الكوفيين، وهناك مسألتان نقد فيها المبرد غير سيبويه. وهذا ينفي ما حكي عن المبرد، على الأقل في ضوء ما في الانتصار.

(١٨٢) هو ثعلب وابن دريد في: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٣٥/٦، والخصائص: ٢١٥/٣. وهو تطبيق ابن دريد في جمهرة اللغة: ١٢٢٢.

(١٨٣) المنصف: ١٤٥/١. وانظر: ١٥٣/١.

(١٨٤) التصريف: ١٩٨/١.

(١٨٥) المنصف: ١٩٨/١. وانظر: ٩٩/١، ١١٢، ١٤٨-١٤٩، ٢٠٩-٢١٠، ٢٤٣، ٢٧١. ١١٩/٢.

(١٨٦) المنصف: ١/١.

(١٨٧) راجع ما كتبه عنها في: تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص٤١ وما بعدها.

(١٨٨) الخاطريات: ٢٣-٢٤.

المصادر والمراجع

١- الإبدال لابن السكيت ؛ تحقيق حسين شرف٠-القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢ - الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ؛ تحقيق حنا حداد٠- ط١ ٠- الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٣ - الأشباه والنظائر لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ؛ راجعه فايز ترحيني٠- ط٢ ٠- بيروت : دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .

٤ - الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ؛ تحقيق عبدالحسين الفتلي٠- ط٣ ٠-بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م٠-

٥ - الأغفال في ما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق محمد حسن إسماعيل - رسالة ماجستير - جامعة عين شمس٠- كلية الآداب ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٦ - الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس محمد بن ولاد ؛ تحقيق زهير سلطان ٠- ط١ ٠- بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧ - بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة ؛ تحقيق سهيل بكار٠- بيروت : دار الفكر.

٨ - تحقيق التراث العربي : منهجه وتطوره لعبدالمجيد دياب ٠- ط٢ ٠- القاهرة : دار المعارف .د.ت.

٩ - تحقيق النصوص ونشرها لعبدالسلام محمد هارون ٠- ط٥ ٠- القاهرة : مكتبة السنة ، ١٤١٠هـ.

١٠- تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنجَ في ذلك لأحمد شاكر ؛ عني به وعلَّق عليه عبدالفتاح أبو غدة٠- ط١ ٠- بيروت : دار البشائر الإسلامية ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١١- التصريف للمازني - مطبوع ضمن «المنصف» لابن جني.

١٢- التكملة لأبي علي الفارسي؛ تحقيق حسن شاذلي فرهود ٠- ط١ ٠- الرياض : جامعة الرياض (الملك سعود)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٣- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني - مخطوط ، منه صورة في المكتبة المركزية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٥٧٢٤ .

١٤- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ؛ تحقيق عبدالسلام هارون٠- ط١ ٠- القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ومكتبة الخانجي، ١٣٨٤هـ - ١٣٩٦هـ / ١٩٦٤م - ١٩٧٦م.

١٥- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ؛ تحقيق رمزي البعلبكي ٠- ط١ ٠- بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

١٦- الجواهر لعلي بن الحسين الباقولي (المطبوع باسم : «إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج»)؛ تحقيق إبراهيم الأبياري٠- ط٣ ٠- بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

١٧- الخاطريات لعثمان بن جني ؛ تحقيق محمد أحمد الدالي٠- دمشق : مجلة مجمع اللغة العربية ، مج٦٧، محرم ١٤١٣هـ - تموز ١٩٩٢م ٠- ص٤١٧-٤٩٤ . نشرها بعنوان «بقية الخاطريات»، وهي ما لم ينشر في طبعة علي ذو الفقار .

١٨- الخاطريات لعثمان بن جني ؛ تحقيق علي ذو الفقار شاكر٠- بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

١٩- الخصائص لعثمان بن جني ؛ تحقيق محمد علي النجار٠- بيروت: دار الكتاب العربي - مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

٢٠- سر صناعة الإعراب لعثمان بن جني ؛ تحقيق حسن هنداوي٠- دمشق : دار القلم ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٢١- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لعبدالله بن بري ؛ تحقيق عيد مصطفى درويش٠- القاهرة : مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٢- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي - مخطوط ، منه صورة في المكتبة المركزية في جامعة الإمام برقم ١٠٢٩٨-١٠٣٠٠ .

٢٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل الجوهري ؛ تحقيق أحمد عطار ٠- ط٣ ٠- بيروت : دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م٠

٢٤- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ؛ تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ٠- ط١ ٠- بيروت : مؤسسة الأعلمي ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٥- الفصيح لثعلب ؛ تحقيق عاطف مدكور ٠- القاهرة : دار المعارف.

٢٦- القاموس المحيط للفيروزآبادي ٠- ط٢ ٠- بيروت : مؤسسة الرسالة ودار الريان ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢٧- القراءات وعلل النحويين فيها لأبي منصور الأزهري ؛ تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة ٠- ط١، ١٤١٢هـ /١٩٩١م.

٢٨- قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجّد٠- ط٥ ٠- بيروت: دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٦م.

٣٠- الكتاب لسيبويه ؛ تحقيق عبدالسلام هارون ٠- ط٣ ٠- بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣١- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لعلي بن الحسين الباقولي؛ تحقيق محمد الدالي ٠- ط١ ٠- دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

٣٢- المؤاخذات النحوية لزهير سلطان ٠- ط١ ٠- بنغازي : جامعة قاريونس ، ١٩٩٤م.

٣٣- مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ، ثعلب ؛ تحقيق عبدالسلام هارون٠- ط٥ ٠- القاهرة : دار المعارف.

٣٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لعثمان ابن جني ؛ تحقيق علي النجدي وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل٠- القاهرة : لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦- ١٣٨٩هـ / ١٩٦٦ - ١٩٦٩م .

٣٥- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة ؛ تحقيق مجموعة من الأساتذة٠- ط١ ٠- القاهرة : معهد المخطوطات العربية، ١٣٧٧ - ١٤١٧هـ / ١٩٥٨ - ١٩٩٦م.

٣٦- مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع لابن خالويه ٠- القاهرة : مكتبة المتنبي.

٣٧- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ؛ تحقيق عبدالجليل عبده شلبي ٠- ط١ ٠-بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٨- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري ؛ تحقيق عيد درويش وعوض القوزي ٠- ط١ ٠- القاهرة : دار المعارف ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٣٩- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت بن عبدالله الحموي ٠- ط١ ٠- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

٤٠- المعجم العربي : نشأته وتطوره لحسين نصَّار ٠- ط٤ ٠- القاهرة: دار مصر للطباعة ، ١٩٨٨م.

٤١- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا ؛ تحقيق عبدالسلام هارون ٠- ط١ ٠- بيروت : دار الجيل ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

٤٢- المقتضب لأبي العباس المبرد ؛ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة٠- بيروت : عالم الكتب.

٤٣- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين لعثمان بن جني ؛ تحقيق مازن المبارك ٠- دمشق : دار ابن كثير ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

٤٤- الممتع في التصريف لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور؛ تحقيق فخر الدين قباوة ٠- ط١ ٠- بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٥- مناهج البحث وتحقيق التراث لأكرم ضياء العمري ٠- ط١ ٠- المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٤٦- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين لرمضان عبدالتواب٠- ط١ ٠- القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ مطبعة المدني، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٤٧- المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لعثمان بن جني ؛ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين٠- القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م - مصورة عن طبعة وزارة المعارف العمومية ، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .

٤٨- المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات لمحمد ألتونجي ٠- ط٢ ٠- بيروت : عالم الكتب ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٤٩- منهج تحقيق النصوص ونشرها لنوري حمودي القيسي ؛ وسامي مكي العاني٠- بغداد : مطبعة المعارف، ١٩٧٥م.

٥٠- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ؛ تحقيق محمد عبدالقادر أحمد ٠- ط١ ٠- بيروت والقاهرة : دار الشروق ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥١- الهمز لأبي زيد ؛ نشره لويس شيخو ٠-بيروت : مجلة المشرق - كلية القديس يوسف ، السنة ١٣ ، ١٩١٠م.